الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني للجهات والأقاليم

تقرير لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب
ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

حول مشروع ميزانية الدولـة
ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026

نوفمبر 2025

مسار دراسة مشروع ميزانية الدولة
ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026

- **تاريخ ورود المشروعين:** 14 أكتوبر 2025
- **تاريخ إحالة المشروعين:** 16 أكتوبر 2025
- **الجلسات المشتركة للجنتين:**

- جلسة يوم 23 أكتوبر 2025: الشروع في دراسة مشاريع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنة 2026.

- جلسة يوم 28 أكتوبر 2025: الاستماع إلى وزيرة المالية حول مدى التقدّم في تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2025 إلى موفي سبتمبر 2025 والنتائج المحتملة لكامل السنة وحول تنزيل وتفعيل الإجراءات المضمنة بقانون المالية لسنة 2025.

- جلسة يوم 30 أكتوبر 2025: الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

- جلسة يوم 31 أكتوبر 2025: الاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة الإطارات السامية المرافقة.

تبعا لمقتضيات الفصل 13 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلستين مشتركتين لدراسة ومناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026، وتتشرف اللجنتان بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما في الغرض.

I. مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

1. التقديم:

التوازن المحتمل لكامل ميزانية الدولة لسنة 2025:

ورد بتقرير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 ما يُفيد أنّه تمّ تحيين فرضيات ميزانية الدولة لسنة 2025 المتعلقة بسعر برميل النفط وأسعار الحبوب وسعر صرف الدينار، مما استوجب مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2025 من حيث الموارد والنفقات وتحيينها. وفي هذا السياق، من المنتظر أن تبلغ مداخيل الميزانية لسنة 2025 ما قدره 49090 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 2079 م.د أو 4,4 % بالمقارنة مع نتائج المحققة سنة 2024 ومقابل تقديرات أولية بـ 50028 م.د. كما تمّ تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2025 لتبلغ مستوى 58381 م.د أي بتطور 3,1 % مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى سنة 2024 وباقتصاد يقدر بـ 1447 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2025.

وباعتبار النتائج المتوقعة لتنفيذ موارد ونفقات ميزانية الدولة لسنة 2025، من المنتظر أن يتم تسجيل عجز في ميزانية الدولة دون الهبات والمصادرة بـ 9641 ـ م د أي5.6 ـ % من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 10150ـ م.د أي 5.5 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقدر في قانون المالية الأصلي لسنة 2025 و6.4ـ % مسجلة في سنة 2024.

ولتمويل هذا العجز من المنتظر تعبئة موارد اقتراض خارجي بـ 4416 م.د وهي تمثل 16,2% من جملة موارد الاقتراض وموارد اقتراض داخلي في حدود 22926 م.د وتمثل 83,8 % من جملة موارد الاقتراض.

وبالاستناد إلى ما تمّ تسجيله، من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة لسنة 2025 ما قدره 76632 م.د مقابل 78231 م.د مقدرة في قانون المالية لسنة 2025 وسيتم تمويله بموارد ذاتية لحد 49090 م.د وموارد اقتراض وخزينة صافية لحد 27542 م.د.

توازن ميزانية الدولة لسنة 2026:

بناء على ما ورد بوثيقة التقرير العام حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، يقدّر حجم مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 بـ 79624 م.د أي بزيادة قدرها 3,9 % مقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2025.

ويمثل مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 ترجمة للخيارات المتناغمة مع توجه مخطط التنمية 2026-2030 والرامية الى تحقيق التوازن بين تدعيم اسس الدولة الاجتماعية ودعم النمو الاقتصادي اعتمادا على مقاربة تصاعدية تشاركية تلبي انتظارات وتطلعات كل فئات المجتمع في إطار تكريس العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال:

- تكريس الدّور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية،
- المساهمة الفاعلة في دفع التشغيل وخلق فرص عمل جديدة،
- إقرار الترفيع في المرتبات والأجور في القطاع العام والخاص على مدار 3 سنوات في إطار تنفيذ توجهات الدولة الرامية الى تحسين الدخل ودعم القدرة الشرائية لإرساء العدالة الاجتماعية،
- دعم التنمية الجهوية العادلة عبر الانطلاق في تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 وإدراج جزء من المشاريع المقترحة في المجالس المحلية،
- مواصلة دعم الاستثمار العمومي وتسريع تنفيذ المشاريع ودعم المبادرة خاصة الجماعية بالإضافة الى تقديم التسهيلات للمستثمرين وتيسير النفاذ إلى مصادر التمويل
- دفع التنمية الجهوية وتحسين الخدمات وخاصة على مستوى البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية في القطاعات الأساسية،
- تطوير منظومة التصرف في ادارة المالية العمومية وذلك عبر اعتماد الرقمنة والتقنيات الحديثة، بما يساهم في تحسين تعبئة الموارد الذاتية للدولة. ويشمل هذا التوجه، الحد من التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي، لضمان عدالة وشفافية المعاملات.

كما تستند توقعات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 إلى مجموعة من الفرضيات والتي تأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني والدولي والتوجهات الاستراتيجية للدولة والتطورات الاقتصادية المتوقعة. وتشمل هذه الفرضيات:

- النتائج المنتظرة لسنة 2025 على أساس تقدم تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2025،
- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بـ3,3 % سنة 2026،
- معدل سعر برميل النفط من نوع البرنت في حدود 63,3 دولار،
- استقرار سعر صرف الدينار التونسي أمام العملات الرئيسية،
- تحسن نسق تطور واردات السلع بـ 4 %.

أ. مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2026:

تضمنت وثيقة التقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، أنه من المنتظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2026 حوالي 52560 م.د أي محققة تطورا بـ 1,7 % أو 3470 م.د بالمقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2025، وتمثل الموارد الذاتية نسبة 66,0 % من جملة موارد الدولة لسنة 2026.

وتتوزع مداخيل الميزانية بين مداخيل جبائية لحد 47773 م.د وتمثل 90,9 % من مداخيل الميزانية ومداخيل غير جبائية لحد 4437 م.د وتمثل 8,4 % من مداخيل الميزانية وهبات لحد 350 م.د وتمثل 0,7 % من مداخيل الميزانية.

كما قُدّرت موارد الخزينة لسنة 2026 بحوالي 27064 م.د وتتأتى أهمها من موارد الاقتراض بنسبة 95,6 % وبمبلغ قدره 25864 م.د، مسجلة بذلك تراجعا بـ 5,4 % مقارنة مع النتائج المتوقعة لسنة 2025.

ب. نفقات ميزانية الدولة لسنة 2026:

تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2026 في مستوى 63575 م.د مقابل 59828 م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2025 أي بزيادة 3747 م.د تمثل نسبة 6,3 %.

وتوزع نفقات ميزانية سنة 2026 على النحو التالي:

بحساب م.د

الأقسام	قانون المالية 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	24 389	25 267
نفقات التسيير	2 620	2 939
نفقات التدخلات	20 518	19 835
نفقات الاستثمار	5 426	6 463
نفقات العمليات المالية	63	70
نفقات التمويل	6 487	7 208
النفقات الطارئة وغير الموزعة	325	1 793
المجموع العام	59 828	63 575

وقد ضبطت هذه النفقات المضمنة بالجدول دون اعتبار تسديد أصل الدين المقدّر في حدود 15849م.د والذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن تكاليف الخزينة في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ بذلك جملة تكاليف ميزانية الدولة بعنوان سنة 2026 ما قدره 79624 م.د (منها 200م.د بعنوان قروض وتسبقات الخزينة).

وتجدون فيما يلي تفصيلا لجملة نفقات ميزانية الدولة لسنة 2026:

- نفقات التأجير: تم تحديد هذه النفقات خلال سنة 2026 في حدود 25267 م.د مقابل 24389 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2025 أي بزيادة 878 م.د تمثل نسبة 3,6 %. وللغرض تم اعتماد الإجراءات التالية:

✓ترسيم الانتدابات الضرورية للعديد من القطاعات حسب الاختصاصات لسد الشغورات والمساهمة في تشغيل حاملي الشهائد العليا.

✓تطوير التصرف في الموارد البشرية والمساهمة الفاعلة في دفع التشغيل والحد من البطالة مع إعطاء الأولوية لأصحاب الشهائد العليا والفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال:

- مواصلة تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين والعرضيين،
- الشروع في تكريس برنامج انتداب حاملي شهادة الدكتوراه،
- مواصلة تجسيم برنامج تسوية وضعية عملة الحضائر بجميع أصنافهم،

- مواصلة تجسيم برنامج إدماج الأساتذة والمعلمين النواب بالمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية وبالمعاهد طبقا لمقتضيات الامر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 08 جانفي 2025 والمتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية،

- إدماج المرشدين التطبيقيين للتربية والقيمين العاملين بالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية طبقا لمقتضيات الامر عدد 403 لسنة 2025 المؤرخ في 01 سبتمبر 2025 والمتعلق بإدماج الاعوان المكلفين بتأطير ومرافقة التلاميذ بالمدارس الإعدادية والمعاهد والاعوان المكلفين بمساعدة مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد بالمخابر،

- مقاومة أشكال العمل غير القار من خلال تطبيق مقتضيات القانون عدد 9-2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة والامر عدد 327 بتاريخ 17 جوان 2025 المتعلق بمنع المناولة في القطاع العام.

- السعي إلى تغطية الحاجيات المتبقية بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة أو عن طريق الحراك الوظيفي.

وتبعا لذلك، تحتل نفقات التأجير المشار إليها أعلاه نسبة 13,4 % من الناتج المحلي الخام مقابل 13,3% مقدرة بقانون المالية لسنة 2025 ونسبة39,7 % من نفقات ميزانية الدولة مقابل 40,8 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2025.

- نفقات التسيير: قدّرت نفقات التسيير لسنة 2026 بـ2939 م.د مقابل 2620 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2025 أي بزيادة 319 م.د تمثل نسبة 12,2 %.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن هذا المبلغ يحتوي على اعتمادات في حدود 290 م.د تم ترسيمها استثنائيا لخلاص جزء من ديون المؤسسات الصحية تجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية قصد تمكين هذه الأخيرة من الإيفاء بتعهداتها خاصة مع مزوديها الأجانب.

- نفقات التدخل دون الدعم: قدّرت نفقات التدخل دون الدعم لسنة 2026 بـ10063 م.د مقابل 8925 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2025.

وتوزع هذه النفقات بين نفقات تدخلات عادية في حدود 4663 م.د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 5400 م.د.

وستمكن الاعتمادات المرصودة لنفقات التدخلات العادية من تمويل عدة مجالات يوضحها الجدول التالي:

	تقديرات 2026 (م.د)
النهوض بالفئات محدودة الدخل	1863
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	971
المنح والقروض الجامعية	227
حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي	800
منحة تعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا	260

- **نفقات الدعم**: تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2026 حوالي 9772 م.د وهو ما يمثل 15,4 % من جملة نفقات ميزانية الدولة و5,2 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتتوزع هذه النفقات على النحو التالي:

✓ دعم المحروقات: تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز لسنة 2026 بحوالي 4823 م.د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات المتمثلة في معدل سعر النفط في حدود 63.3 دولار للبرميل من نوع البرنت وحجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 5.672 مليون طن معادل نفط مقابل 5.548 مليون طن معادل نفط منتظرة لسنة 2025 أي بزيادة تقدّر بحوالي 2 % وتوريد 3.337 مليون طن معادل نفط من الغاز الجزائري وهو نفس مستوى تقديرات الكميات المنتظرة لسنة 2025 وهو ما يمثل حوالي 59 % من حجم الاستهلاك الوطني للغاز، وحجم استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بـ 4226 مليون طن أي زيادة بحوالي 6 % بالمقارنة مع تقديرات سنة 2025.

هذا، وسيتم خلال سنة 2025 تسوية جزء من متخلدات كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز بحوالي 670 م.د.

ولتمويل هذه الحاجيات، يُقترح توفير 500 م.د من خلال اقتراح إجراءات تهدف إلى تحسين الأداء المالي والتجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالسعي إلى تنفيذ برنامج العمل المنصوص عليه بعقد الأهداف للفترة 2025 ـ 2028، وتحقيق جملة من المؤشرات من أهمها تقليص خسائر شبكة الكهرباء وترشيد الاستهلاك المخصص من ناحية، إضافة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى التحكم في كلفة الإنتاج وتكثيف مراقبة مسالك توزيع الغاز المسال الموجه للاستهلاك المنزلي من ناحية أخرى. وسيتم تمويل هذه الحاجيات عبر 4993 م.د في إطار منحة بميزانية وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2026 بعنوان دعم المحروقات تخصّص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

وتتوزع منحة دعم المحروقات بين الشركات المعنية بهذه المنحة كما يلي:

- 1855 م.د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير،

- 3138 م.د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

علما وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 164 م.د والزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 43 م.د في النفقات المذكورة.

✓ دعم المواد الأساسية: سيتم خلال سنة 2026 رصد اعتمادات في حدود 4079 م.د مقابل 3801 م.د مرسمة سنة 2025.

وتتوزع حاجيات الدعم المرسمة لسنة 2026 كما يلي:

المواد	مبلغ الدعم (م.د)
الحبوب	2873
الزيت النباتي	400
الحليب	524
العجين الغذائي والكسكسي	190
السكر	60
الورق المدرسي	32
الجملة	4079

✓ دعم النقل العمومي: سيتم بالنسبة لسنة 2026 رصد اعتماد في حدود 700 م.د مقابل 680 م.د سنة 2025 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الأسلاك النشيطة).

نفقات الاستثمار والعمليات المالية: ستبلغ نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية لسنة 2026 ما قدره 6534 م.د مقابل 5489 م.د مرسمة سنة 2025.

وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية. أما بالنسبة لنفقات العمليات المالية فتشمل الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

وباعتبار أن نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية والبالغة 5400 م.د تمثل المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة عن طريق المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية، تبلغ جملة النفقات ذات الصبغة التنموية 11934 م.د مقابل 10615 م.د مرسمة سنة 2025، مسجلة بذلك زيادة بـ 1319 م.د تمثل نسبة 12,4%.

وتجدر الإشارة أنه في إطار الإعداد لمخطط التنمية 2026-2030 وفق مقاربة تصاعدية وتشاركية، تم إدراج ضمن النفقات ذات الصبغة التنموية لسنة 2026 حوالي 670 م.د لتمويل مشاريع بناء على مقترحات المجالس المحلية (583 مشروع) بالإضافة إلى 200 م.د تعهدا و100 م.د دفعا تم ادراجها ضمن النفقات الطارئة وغير الموزعة.

وفيما يلي أهم مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية (نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية) المدرجة بمشروع ميزانية سنة 2026 موزعة حسب المهمات:

- رئاسة الحكومة: تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2026 بـ 23.8 م.د دفعا وتهم أساسا المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية غير الإدارية.

- الداخلية: في إطار تطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها، سيتمّ خلال سنة 2026 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية قدرها 1522.2 م.د موزعة بين قسمي الاستثمار بـ 380.4 م.د والتدخلات ذات الصبغة التنموية بـ 1171.8 م.د، وذلك لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية طبقا للتوزيع البرامجي للمهمة:

- ✓ برنامج الأمن الوطني في حدود 186.7 م.د تعهدا و129 م.د دفعا،
- ✓ برنامج الحرس الوطني في حدود 168.05 م.د تعهّدا و141.8 دفعا،
- ✓ برنامج الحماية المدنية: سيم الشروع الفعلي في إنجاز برنامج تطوير منظومة الحماية المدنية بكلفة قدرها 184.5 م.د،
- ✓ برنامج الشؤون المحلية،
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

- الدفاع الوطني: في إطار دعم وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني والأمن القومي، سيتم في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 1431.8 م.د لإنجاز برامج ومشاريع منها ما يهم أساسا تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية والمباني العسكرية بالخارج وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص اعتمادات دفع في حدود 282.6 م.د ودعم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد دفع قدره 1064.7 م.د للرفع من جاهزية القوات المسلّحة وتطوير أدائها العملياتي.

- **العدل**: سيتم خلال سنة 2026 إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع المتواصلة وبرمجة مشاريع سنوية جديدة. وللغرض تم رصد اعتمادات ذات صبغة استثمارية قدرها 90215 أ.د تعهدا و76694 أ.د دفعا لفائدة كل من المصالح العدليّة والمصالح السجنية والقيادة والمساندة.

- **الشؤون الخارجية**: في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الدبلوماسي والقنصلي سيتم تحسين إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود 14 م.د لسنة 2026 موزعة بين قسمي التدخلات والاستثمار.

- **الشؤون الدينية**: يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية، حيث تم رصد 2.5 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية. كما تمّ رصد اعتمادات بمبلغ 21.7 م.د بعنوان صيانة وتهيئة المساجد والجوامع وتأثيثها موزعة على مختلف مناطق الجمهورية.

- **المالية**: سيتم خلال سنة 2026 رصد اعتمادات جملية قدرها 172.3 م.د تعهدا و164.1 م.د دفعا بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية موزعة بين 149.9 م.د تعهدا و141.7 م.د دفعا بعنوان نفقات الاستثمار و22.4 م.د تعهدا ودفعا بعنوان تدخلات ذات صبغة تنموية.

- **الاقتصاد والتخطيط**: سيتمّ خلال سنة 2026 رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ 799.9 م.د بعنوان تدخلات القطاع في مجال دعم التنمية القطاعية والجهوية ودفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال ومجالات التعاون الدولي.

- **أملاك الدولة والشؤون العقارية**: سيتم في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 ترسيم نفقات ذات صبغة تنموية تقدّر بـ 15.5 م.د دفعا لتمويل جملة من المشاريع السنوية الجديدة والبرامج المتواصلة وذلك في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية المتمثلة أساسا في تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص والحرص على المحافظة على الرصيد العقاري الدولي بهدف توظيفه توظيفا أمثل وجعله دافعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**: في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، يقترح تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 1590 م.د كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 863.7 م.د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و726.3 م.د لتمويل نفقات لمشاريع استثمارية.

- **الصناعة والطاقة والمناجم**: تتمثّل أهداف مهمّة الصناعة والمناجم والطاقة في تنفيذ سياسة الحكومة المتمثلة في تنشيط الاقتصاد ودفع الاستثمار والتحكّم في الطاقة باعتباره محرّك من محركات

النمو وذلك من خلال رصد اعتمادات ذات صبغة تنمويّة تقدّر بـ 271.6 م.د بعنوان سنة 2026 وموّزعة حسب القطاعات التالية:

- قطاع الطاقة: 111.5 م.د،
- قطاع الصناعة: 158.3 م.د،
- قطاع المناجم: 1.8 م.د.

- **التجارة وتنمية الصادرات**: ستتواصل الجهود خلال سنة 2026 في اتجاه دعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها 25.4 م.د.

- **تكنولوجيات الاتصال**: تكريسا للتوجّهات المرسومة لسنة 2026، تم رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 94.2 م.د (بعنوان اعتمادات الدفع) لمواصلة إنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة والتي تتعلق أساسا ببرنامج التنمية الرقمية وبرنامج القيادة والمساندة.

- **السياحة**: ستتواصل الجهود خلال سنة 2026 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود 78.2 م.د تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة (44.2 م.د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (9 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م.د) وصندوق حماية المناطق السياحية (9 م.د).

- **التجهيز والاسكان**: سيتم العمل خلال سنة 2026 على مواصلة دعم نسق انجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات والجسور. كما سيتواصل إيلاء الأهمية اللازمة لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي وإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن من الفيضانات وصيانة المنشآت المائية، بالإضافة إلى مختلف برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية الكبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستوجّه النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة والمقدرة بـ 1958 م.د من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

- **البيئة**: باعتبار أهمية القطاع، سيتم خلال سنة 2026 رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 425.4 م.د باحتساب الحسابات الخاصة في الخزينة ستوجه أساسا لفائدة برنامج البيئة والتنمية المستدامة بـ 423.9 م.د.

- **النقل**: نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد، فإنه سيتم في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة

التنموية في حدود 532.6 م.د تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة وكذلك المشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس والشركات الجهوية للنقل البري، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، الشركة الجديدة للنقل بقرقنة والمعهد الوطني للرصد الجوي وشركة ميناء النفيضة.

- **الشؤون الثقافية**: في إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2026، تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 92 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية أي بزيادة قدرها 15 م.د مقارنة بالاعتمادات المرسمة سنة 2025 والمقدرة 77 م.د والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية.

- **الشباب والرياضة**: سيتم خلال سنة 2026 مواصلة انجاز البنية الأساسية والبرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب والرياضة، وللغرض تم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية تقدّر بحوالي 146م.د موزعة أساسا بين برنامج الشباب 35 م.د وبرنامج الرياضة 94 م.د وبرنامج التربية البدنية 10.5م.د.

- **شؤون المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن**: بهدف النهوض بهذا القطاع سيتم تخصيص في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لفائدة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن تقدّر بحوالي 61.9 م.د مقابل 54.5 م.د سنة 2025.

هذا، وسيتم توظيف هذه الاعتمادات للإيفاء بتعهدات البرامج التي هي بصدد الانجاز والشروع في تنفيذ مشاريع وبرامج جديدة بتكلفة تقارب 56.4 م.د. حيث ستواصل مجهودات المهمة في النهوض بالمستوى المعيشي للعائلات ذات الدخل المحدود وضمان خدمات اجتماعية لكافة شرائح المجتمع كل حسب خصوصيته.

- **الصحة**: تم ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحة لسنة 2026 تخصيص اعتمادات دفع قدرها 797.5 م.د لفائدة المشاريع والبرامج الاستثمارية موزعة بين نفقات الاستثمار في حدود مبلغ قدره 780 م.د ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية الممنوحة للمؤسسات غير الإدارية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة بما قدره 17.5 م.د.

وتتوزع نفقات الاستثمار إلى مشاريع بصدد الإنجاز في حدود 254.7 م.د ومشاريع جديدة باعتمادات قدرها 525.3 م.د.

- **الشؤون الاجتماعية**: في إطار مواصلة دعم المجال الاجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشّة وكذلك العناية بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتمّ في سنة 2026 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 72 م.د.

- **التربية**: ستتواصل الجهود خلال سنة 2026 لدعم قطاع التربية وذلك لبلوغ جملة من الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 480 م.د.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية في تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية وتأهيل المؤسسات التربوية.

- **التعليم العالي والبحث العلمي**: تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2026 ما قدره 289.6 م.د. وتتوزع هذه النفقات أساسا على:

- برنامج التعليم العالي: وتتعلق بمواصلة بناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي والتوسعة وتهيئة وترميم بعض المؤسسات واقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية.
- برنامج الخدمات الجامعية بمواصلة بناء أقساط لمؤسسات الخدمات الجامعية وتهيئة وترميم أخرى واقتناء تجهيزات بخصوصها.
- برنامج البحث العلمي بمواصلة تجهيز مراكز البحوث وتمويل مدارس الدكتوراه ودعم البحوث التنموية وتمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي ودعم التعاون العلمي وتثمين نتائج البحوث القابلة للاستغلال ومساهمة تونس في برنامج "أفق أوروبا".

- **التشغيل والتكوين المهني**: تمّ رصد اعتمادات بعنوان سنة 2026 تبلغ 530.8 م.د لفائدة تدخلات القطاع ذات الصبغة التنموية في مجالات التكوين المهني الأساسي والمستمر والتشغيل والمبادرة الخاصة والشركات الأهلية وذلك بهدف الرفع من أداء منظومة التكوين المهني وتحسين التشغيلية وتنشيط سوق الشغل والمساهمة في دفع نسق إحداث المشاريع والمؤسسات الصغرى والمؤسسات الناشئة والشركات الأهلية والمساهمة في الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة.

وقد تمّ للغرض، رصد اعتمادات قدرها 447.5 م.د لتدخلات الصندوق الوطني للتشغيل و66.8 م.د لتدخلات صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني، وذلك بالإضافة إلى الاعتمادات المرصودة على الموارد العامة للميزانية.

- **خدمة الدين العمومي لسنة 2024:**

من المتوقع أن تنخفض خدمة دين الدولة لسنة 2026 مقارنة بسنة 2025 بنسبة 5.8 % أي ما يعادل 1427 م.د (م د) لتبلغ حوالي 23057 م.د سنة 2026 مقابل 24484 م.د سنة 2025 وتتوزع كما يلي:

خدمة الدين العمومي لسنة 2026

مليون دينار (م د)	نتائج 2024	ق م 2025	تقديرات 2025	ق م 2026	التطور %
الفائدة	**6291**	**6487**	**6433**	**7208**	12.0
إجمالي الناتج المحلي	%3.94	%3.54	%3.73	%3.84	
الدين الداخلي	4098	4563	4642	5612	20.9
الدين الخارجي	2193	1924	1791	1596	-10.9
الأصل	**18521**	**18203**	**18051**	**15849**	-12.2
إجمالي الناتج المحلي	%11.59	%9.94	%10.46	%8.44	
الدين الداخلي	9191	9734	9675	7932	-18.0
الدين الخارجي	9330	8469	8376	7917	-5.5
خدمة الدين	**24812**	**24690**	**24484**	**23057**	-5.8
إجمالي الناتج المحلي	%15.53	%13.48	%14.18	%12.27	
الدين الداخلي	13289	14297	14317	13544	-5.4
الدين الخارجي	11523	10393	10167	9513	-6.4

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0.01 دينار للدولار وللأورو و0.1 دينار لـ 1000 يان ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة دين الدولة لسنة 2026 كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
فائدة الدين	2.4	2.1	0.5
أصل الدين	16.3	8.8	0.7
خدمة الدين	**18.7**	**10.9**	**1.2**

ويفسر ارتفاع خدمة الدين العمومي خلال 2024-2026 أساسا بارتفاع أصل الدين نتيجة:

- حلول أجال القروض الرقاعية المصدرة بالأسواق المالية العالمية: 850 مليون أورو و50 مليار يان (سنة 2024)، 1000 مليون دولار (سنة 2025)، 700 مليون أورو (سنة 2026).

- اللجوء إلى القروض متوسطة المدى أدى إلى تراكم أجال تسديدها بمبالغ مرتفعة أبرزها:

- "رقاع الخزينة 52 أسبوع": 6881 م د سنة 2024 و5778 م د سنة 2025 و2565 م د سنة 2026،
- التسهيلات الاستثنائية للبنك المركزي لسنة 2020: 500 م.د سنة 2024 و900 م.د سنة 2025،
- القرض الداخلي بالعملة: 732 م.د سنة 2024 و861 م.د سنة 2025 و1067 م.د سنة 2026،

- قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020: حوالي 360 مليون دولار سنة 2024 و180 مليون دولار سنة 2025،
- قروض البنك الافريقي للتصدير والاستيراد: 105 مليون دولار سنة 2024 و258 مليون دولار سنة 2025 و423 مليون دولار سنة 2026.

وتتمثل أهم التسديدات لسنة 2026 بعنوان أصل الدين متوسط وطويل المدى:

- قرض رقاعي بالأورو لسنة 2019: 700 مليون أورو (جويلية 2026)،
- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان تسهيل الصندوق الممدد: حوالي 234 مليون دولار موزعة على سنة 2026 (9 أقساط شهرية)،
- أقساط قروض البنك الافريقي للتصدير والاستيراد: 423 مليون دولار موزعة بين مارس وجوان وسبتمبر وديسمبر 2026 بمبلغ 105.7 م دولار كل قسط،
- قرض العربية السعودية: 80 مليون دولار (موزعة بين فيفري وأوت 2026)،
- رقاع الخزينة 52 أسبوع: 2565 م د (أبرزها 1200 م د للبنك المركزي في فيفري 2026)،
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير 1622 م د: (804 د في مارس و818 م د في أكتوبر 2026)،
- القرض الرقاعي الوطني 2675 م د (موزعة على 9 أشهر بمعدل 297 م د ابتداء من شهر فيفري)،
- القرض الداخلي بالعملة الأجنبية حوالي 1067 م.د (موزعة بين ماي وجوان وجويلية 2026).

ويفسر انخفاض فوائد الدين الخارجي بتراجع حجم الدين الخارجي وانخفاض نسب الفائدة المرجعية العالمية بالإضافة إلى استقرار قيمة الدينار التونسي.

وفيما يتعلق بفوائد الدين لسنة 2026، تم اعتماد فرضية تواصل انخفاض نسب الفائدة المرجعية العالمية واستقرار سعر صرف الدينار التونسي وإمكانية مراجعة البنك المركزي التونسي لنسبة الفائدة المركزية ونسبة مكافئة الادخار.

تطور حجم دين الدولة:

يتّضح من وثيقة التقرير العام لميزانية الدولة لسنة 2026 ومن كل المعطيات والبيانات المقدمة أنه من المتوقع أن يرتفع حجم دين الدولة في نهاية سنة 2026 إلى حدود 156704م.د مقابل 145032م.د سنة 2025 أي بزيادة 11672 م.د منها 11015 م.د نتيجة تمويل عجز الميزانية و650 م.د نتيجة تأثير أسعار الصرف.

II ـ أعمال اللجنتين :

عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب جلسة مشتركة مع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك يوم 23 أكتوبر 2025 للشروع في دراسة مشاريع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنة 2026 طبقا للمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر2024 والمتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وخصصت هذه الجلسة الأولى لطرح بعض الملاحظات العامة حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026. وفي بداية الجلسة، أكّد مكتبي اللجنتين الاستعداد التام للتعاون والتفاعل الإيجابي بهدف ضمان النجاعة المطلوبة وتعميق النظر بهدف التوصّل إلى مقترحات موحدة تعكس التكامل بين الوظيفة التشريعية بغرفتيها وتكون في مستوى انتظارات المواطنين.

وأثناء النقاش، أثار نواب الغرفتين عدّة مسائل تعلقت أساسا بغياب تقييم لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2025 بما يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد التونسي والاستفسار عن الأسباب التي حالت دون تنزيل عدّة إجراءات مضمنة بقانون المالية لسنة 2025 وعدم إصدار الأوامر التطبيقية المتعلقة بها.

كما أكّد النواب على ضرورة مدّ اللجنتين بمعطيات كتابية دقيقة تتعلق بالمردودية المالية والجبائية للإجراءات المقترحة بمشروع قانون المالية لسنة 2026 وكذلك انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية لإعطاء رؤية واضحة وأكثر شفافية باعتبارها أساس التشريع المالي والجبائي.

وتعرّض النواب إلى مسألة عدم إرفاق الإجراءات المقترحة بمشروع قانون المالية لسنة 2026 بوثائق شروح الأسباب لتوضيح الضرورة التشريعية لهذه الإجراءات من ناحية ومدى ملاءمتها مع الأهداف المرسومة بمشروع مخطط التنمية باعتبار أن سنة 2026 تمثل السنة الأولى من هذا المخطط، وأكد نواب الغرفتين على ضرورة مدّ اللجنة بهذه الوثائق ليتسنى الإلمام بها ومناقشتها.

من ناحية أخرى، أكد نواب اللجنتين على ضرورة تشريك الوظيفة التشريعية في مرحلة إعداد مشروع قانون المالية قبل عرضه على المجلسين ليكون ثمرة عمل مشترك بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية في إطار التفاعل الإيجابي الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة. وفي هذا الخصوص، بيّن النواب أنه سيتم العمل في إطار الجلسات المشتركة على تعميق النظر وتخصيص الحيز الزمني الكافي لدراسة الإجراءات ووثائق الميزانية من خلال الاستماع إلى كل الأطراف المتدخلة.

كما تناول النقاش الإجراءات المضمنة بمشروع قانون المالية لسنة 2026، ودعا أغلب النواب إلى ضرورة إقرار إجراءات ترمي إلى دفع النمو والاستثمار وخلق الثروة ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والنهوض بالفئات الهشة وخاصة دفع المقدرة الشرائية للمواطن، ماكدين على ضرورة اعتماد نموذج تنموي جديد ينبني

على رؤية واضحة في إطار المخطط التنموي 2026-2030 ويرتكز على دفع التشغيل وتحسين الخدمات العمومية وتطوير كل القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي.

من جهة أخرى، تعرّض النواب إلى عدد من المسائل تعلقت بالخصوص بتكريس العدالة الجبائية بين القطاعات وبين الجهات والصلح الجزائي وتأخر إنجاز المشاريع وحلحلة الإشكاليات المتعلقة بالصفقات العمومية.

وأكّد النواب على ضرورة الاستماع إلى وزيرة المالية حول تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2025 قبل الشروع في النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 باعتبار أن النتائج المحققة في السنة الحالية يتم اعتمادها في ضبط وتحديد الفرضيات المعتمدة للسنة المقبلة.

الجلسة الأولى: تنفيذ مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025

عقدت لجنة المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة يوم الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 خصصتها للاستماع إلى وزيرة المالية وذلك حول مدى التقدّم في تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2025 إلى موفي سبتمبر 2025 والنتائج المحتملة لكامل السنة وحول تنزيل وتفعيل الإجراءات المضمنة بقانون المالية لسنة 2025.

وفي مستهل الجلسة، أفادت وزيرة المالية أن تنفيذ ميزانية الدولة هو عمل مشترك بين مختلف هياكل الوظيفة التنفيذية، موضحة أنه تمّ السّعي إلى إيفاء بلادنا بالتزاماتها المالية في الآجال المحددة رغم الاكراهات والضغوطات المسلطة على المالية العمومية والناتجة أساسا على العوامل الجيوسياسية التي يعيشها العالم الخارجي، وهذا الالتزام المالي للدولة يكرّس مبدأ ديمومة واستمرارية الدولة كأحد أهم مبادئ الميزانية.

وفي سياق متّصل، بينت أن سياسة الانفاق العمومي خلال سنة 2025 تميزت بالحذر وحسن الحوكمة لتكريس شعار المرحلة وهو التعويل على الذات، مؤكدة على أن الدولة في سعي متواصل للتسريع في تنفيذ المشاريع العمومية المعطّلة، مشيرة في هذا السياق إلى إحداث لجنة على مستوى رئاسة الحكومة لرفع الإشكاليات المتعلقة بالتنفيذ والمتعلقة بالحوز العقاري.

كما بينت أن الاستقرار السياسي الذي ميّز هذه المرحلة سيكون عاملا أساسيا في جلب الاستثمارات الخارجية باعتبار ارتفاع مخزون الثقة لبلادنا في الأوساط المالية العالمية والذي ساهم بدوره في تحسين ترقيمنا السيادي بما يمكّن الدولة من الاقتراض الموجه للاستثمار بشروط ميسّرة وتفاضلية إضافة إلى تهيئة مناخ جبائي وحوافز استثمارية لجلب المستثمرين بما يمكّن من تنشيط الدّورة الاقتصادية ودفع التشغيل.

من جهة أخرى، بينت الوزيرة أن سياسة الدولة تتجه نحو تشجيع المبادرة الخاصة وبعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة باعتبارها مكوّن أساسي من مكونات نسيجنا الاقتصادي وذلك من خلال وضع خطوط تمويل وآليات محفّزة.

وبخصوص رهان التشغيل كأحد عناصر سياسة الدولة الاجتماعية، أكدت الوزيرة على ضرورة وضع خطة استراتيجية قوامها تقاسم المسؤولية بين القطاع العام من خلال العمل على استيعاب وانتداب حاملي الشهادات العليا لضمان حقّهم في العمل كحق دستوري تلتزم الدولة بضمانه والقطاع الخاص من خلال معاضدة مجهودات الدولة في رفع هذا الرّهان وذلك بالعمل على توفير فرص التشغيل للكفاءات الشابة من ناحية أو حث هذه الفئة على المبادرة الخاصة والاستثمار.

وأوضحت الوزيرة أنّ الدولة تعمل على مرافقة بعث الشركات الأهلية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، مبرزة أنّه رغم الضغوطات التي تشهدها المالية العمومية فإنّ الدولة واصلت دعم الفئات الهشة والقطاعات الحيوية على غرار الفلاحة والصناعة.

وتولت الوزيرة خلال هذه الجلسة تقديم عرض مفصّل تضمن بيانات حول كيفية صرف الاعتمادات المرصودة واستخلاص الموارد إلى موفى شهر سبتمبر 2025 وتضمن العرض معطيات حول تطور الظرف الاقتصادي العالمي والذي اتّسم بتراجع تدريجي لنسبة التضخم وتراجع سعر القمح في السوق العالمية إلى جانب الانخفاض في سعر برميل النفط الذي من المتوقع أن يصل إلى حدود 70 دولار في نهاية سنة 2025.

كما بيّن العرض أن نسبة النمو خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 بلغت 3.2 %، كما تراجعت نسبة البطالة لتبلغ 15.3 %، وسجّلت المبادلات التجارية إلى موفى شهر سبتمبر 2025 استقرار الصادرات وارتفاع الواردات بـ5.4 % وبلغت عائدات القطاع السياحي إلى غاية 20 أكتوبر 2025 ما قدره 6715 م.د وارتفاع تحويلات التونسيين بالخارج ما قدره 6992 م.د.

وبالنسبة لنتائج تنفيذ ميزانية 2025 إلى موفى سبتمبر 2025 أظهرت تطور على مستوى الموارد بنسبة 6.9 بالمائة لتبلغ 36061 م.د أي بنسبة إنجاز 72.1 % حيث سجلت المداخيل الجبائية تطورا بنسبة 7.6%. وبلغت المداخيل غير الجبائية 2418 م.د متأتية أساسا من عائدات المساهمات الراجعة للدولة وأنبوب الغاز الجزائري.

أما على مستوى النفقات فقد تمّ تسجيل زيادة بـ 2.7 بالمائة مقارنة بموفى سبتمبر 2024، حيث سجّلت نفقات التأجير زيادة بـ 5 % وزيادة في نفقات الدعم بـ 8.7 % والتي تشمل المحروقات والمواد الأساسية والنقل وسجلت التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية زيادة بـ 7.7 % موجهة لدعم الفئات الاجتماعية

محدودة الدخل والتي شملت المنح المدرسية والجامعية ودعم الجماعات المحلية. كما شهدت نفقات التسيير تراجعا بـ 13.4 %.

وتولّت وزيرة المالية بيان النتائج المنتظرة لتنفيذ ميزانية الدولة لكامل سنة 2025 مؤكّدة على مواصلة اعتماد سياسة إنفاق عمومي حذرة وعلى تكثيف المجهود الوطني لتكريس سياسة التعويل على الذات كأهم شعار من شعارات هذه المرحلة.

وخلال النقاش، بين النواب أنه رغم التطوّر الذي يُلمس من النسب والأرقام المحققة سواء المتعلقة بتطور المداخيل أو ترشيد النفقات إضافة إلى تحسّن سعر صرف الدينار وانخفاض سعر برميل النفط وكذلك سعر الحبوب، إلا أن هذا التطور في المؤشرات لا يترجم على مستوى أرض الواقع سواء تعلق الأمر بالتنمية الجهوية أو القدرة الشرائية للمواطن، وطالبوا بتوضيحات حول أسباب النقص المسجل في الاعتمادات المرصودة للتنمية.

من جهة أخرى، استفسر عدد من النواب إن كانت الإجراءات المضمنة بقانون المالية لسنة 2025 مكّنت من تحقيق فائض في الميزانية إضافة إلى العوامل الخارجية أو أن هذا الفائض كان نتاج لإجراءات إضافية اتخذتها الحكومة خاصة وأن نسبة النمو المحققة يقابلها عجز تجاري أساسه عجز الميزان الطاقي وطالبوا بمزيد تقديم توضيحات في هذا الإطار.

كما أثار عدد من النواب مسألة عدم التزام الدولة بديونها الداخلية خلافا لالتزاماتها بتعهداتها المالية الخارجية وخاصة عدم خلاص شركات المقاولات المنفذة للمشاريع العمومية وأصحاب الصيدليات الخاصة في علاقتهم بصندوق التأمين على المرض مؤكدين أن عزوف المقاولين يعتبر من أهم الأسباب لتعطيل المشاريع العمومية ممّا كبّد الدولة خسائر عمّقت في نتائج العجز وأثقلت كاهل المالية العمومية وأعاقت الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق الثروة ويحقّق العدالة الاجتماعية.

كما أشار عدد من النواب إلى أن الزيادة المسجلة في المداخيل الجبائية المحققة إلى موفى شهر سبتمبر 2025 والمأمولة إلى آخر السنة لا يمكن اعتبارها تطوّرا بالمعنى الإيجابي باعتبارها ناتجة أساسا عن ارتفاع الضغط الجبائي المثقل على الأشخاص المعنويين والطبيعيين وليس نتاج لتطور المؤشرات الاقتصادية. موضحين أن الفائض المسجل في ميزانية الدولة لسنة 2025 يعزى أساسا إلى سياسة الانفاق المعتمدة والمتّسمة بالحذر والتقشف.

وأثار أغلب النواب خلال هذه الجلسة مسألة الأسباب والمبررات التي حالت دون تفعيل وتنزيل عديد الإجراءات المضمنة بقانون المالية لسنة 2025 خاصة المتعلقة بالامتيازات الممنوحة للعاملات الفلاحيات وضحايا الاعتداءات الإرهابية وخطوط التمويل الموضوعة لفائدة صغار مربّي الأبقار وكل الإجراءات ذات

الطابع الاجتماعي والموجهة للفئات محدودة الدخل وكذلك مبررات عدم تفعيل صندوق الإصلاح التربوي والإجراءات التي تم إقرارها لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وشددوا على ضرورة الإسراع في إصدار الأوامر الترتيبية لتنفيذ هذه الإجراءات باعتبار أهمية انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية.

واستفسر عدد من النواب عن الانعكاس المالي لتطور المداخيل الجبائية على ميزانية الدولة وأكدوا على ضرورة مدّهم بمعطيات وبيانات حول الأداء ومدى نجاعة الأهداف والبرامج المعتمدة.

كما شدّد النواب على ضرورة تكريس التفاعل الإيجابي بين الوظيفة التشريعية بغرفتيها والوظيفة التنفيذية في مرحلة إعداد مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية، ماكدين على أسبقية النظر في مشروع مخطط التنمية على مشروع ميزانية الدولة، لضمان الانسجام والتطابق بين السياسات والأهداف المضمنة بمخطط التنمية مع مشروع ميزانية الدولة باعتبار أن المخطط نابعا من القاعدة بداية من المجالس المحلية والجهوية والاقليمية وصولا إلى المركز.

ومن جهة أخرى، بين النواب أن إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 تم وفق منهجية محاسبتية مبرزين غياب الآليات الضرورية لإرساء إجراءات محفزة للاستثمار باعتبار ميزانية الدولة هي أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي تفاعلها مع الاستفسارات والتساؤلات المطروحة، أكّدت وزيرة المالية أنّ العمل على إيفاء الدولة بالتزاماتها وتعهداتها المالية في الآجال المحدّدة يعتبر من بين أهم الأهداف التي تسعى وزارة المالية إلى تحقيقها بما له من انعكاس إيجابي على تحسين ترقيمنا السيادي وكذلك على الرّفع من مخزون الثقة في بلادنا لدى الأوساط المالية العالمية وهو ما يتيح فرصة الخروج على الأسواق المالية العالمية لإصدار قروض رقاعية بشروط مالية مقبولة. كما يعتبر عامل من العوامل يمكّن من تحقيق الصمود الاقتصادي في ظل الإكراهات المسلطة على المالية العمومية، مبينة أنه من أهم مبادئ الميزانية هو ديمومة ميزانية الدولة والذي يقتضي استمرارية قدرة الدولة على مواصلة الإيفاء بالتعهدات والالتزامات والمحافظة على التوازنات المالية.

كما أفادت وزيرة المالية أنّ إعداد مشروع مخطط التنمية 2026 ـ 2030 أخذ بعين الاعتبار المقترحات والتصورات المنبثقة عن المجالس المحلية والجهوية والإقليمية والتي خضعت لتأطير من الهياكل التابعة للدولة التي ساندت ورافقت هذه المجالس في أداء دورهم في إعداد مشاريع المخططات المحلية والجهوية والإقليمية.

وبيّنت الوزيرة أنّ الدولة تعمل على خلق وتعزيز الآليات المحفّزة للاستثمار من خلال وضع خطوط تمويل لتيسير نفاذ الفئات الضعيفة إلى مصادر التمويل ومرافقة المؤسسات الاقتصادية بهدف مساعدتها على الصمود أمام التحديّات التي تفرضها شدّة المنافسة وارتفاع كلفة الإنتاج.

وبخصوص العجز المسجّل في ميزانية الدولة، أوضحت أنّ انخفاض سعر برميل النفط مكّن من انعكاس إيجابي على نتيجة العجز، وبيّنت أنّه تمّت المحافظة على مستوى مقبول من الضغط الجبائي.

وبخصوص عدم تنفيذ عدد من الإجراءات الواردة بقانون المالية لسنة 2025، أفادت الوزيرة أنّ بعض الصناديق التي تمّ إقرارها على غرار صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل في مرحلة تترقّب صدور القانون المتعلّق بفقدان مواطن الشغل وهو بصدد الإعداد من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

أما فيما يتعلّق بالإجراء المتعلّق ببناء المواجل، أشارت أنّه تم إسناد 94 قرضا. وبالنسبة للإجراء المتعلق بدعم صغار مربي الأبقار بينت أنّه تمّ عقد عدة جلسات مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، مأكدة أنّ الاعتمادات مرسّمة بميزانية الدولة.

وبالنسبة لإعفاء المؤسسات الصغرى والمتوسطة من دفع فوائض التأخير لديونها، أوضحت أنّ بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة استجاب لجلّ المطالب التي تستجيب للشروط الموضوعة.

وبخصوص إسقاط الديون على غرار بعض التجارب المقارنة، اعتبرت الوزيرة أنّ هذا خيار استراتيجي للدولة ومن الأجدى إعادة رسكلة تلك الديون وتحويلها إلى استثمارات في البنية التحتية والأمن المائي.

وحول تطوير المداخيل الجبائية بينت الوزيرة أنّه تمّ توجيه 188 ألف مكتوب للتحسيس بواجب الأداء الضريبي لدعم موارد الدولة الجبائية، وأكّدت أنّ الوزارة تعمل على رقمنة المعاملات الجبائية للحدّ من التهرّب الضريبي وأنّ العمل متواصل في اتجاه تحسين الأداء على المستوى النفقات والموارد.

الجلسة الثانية: مناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

كما عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة مشتركة ثانية يوم الخميس 30 أكتوبر 2025 مع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم خصصتها للاستماع إلى وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

وفي بداية الجلسة، بيّنت وزيرة المالية أنّ إعداد ميزانية الدولة لسنة 2026 يندرج في إطار رؤية وطنية شاملة تجسد خيار "البناء والتشييد" وترتكز على عدّة مبادئ على غرار تجسيم المبادئ الدستورية الكافلة للحق في تنمية عادلة ومنصفة بين مختلف الجهات والأفراد والضامنة للحق في الصحة والتربية والتعليم وسائر المرافق وتكريس العدالة الاجتماعية والمساهمة في التشغيل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي ودعم أنظمة الضمان الاجتماعي وإرساء نظام جبائي عادل يضمن مساهمة منصفة لكافة الفاعلين ويحدّ من التهرب الضريبي ويساهم في إدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية المنظمة.

كما أكّدت أن خيار البناء والتشييد يرتكز أساسا على تكريس مبدأ التعويل على الذات واستقلال القرار الوطني من خلال العمل على تعبئة الموارد الوطنية وحسن توظيفها وضمان الإيفاء بكل التزامات الدولة الداخلية والخارجية.

وفي سياق متّصل، بيّنت الوزيرة أن سياسة الإنفاق العمومي التي سيتم انتهاجها في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 تعمل على رصد الاعتمادات الضرورية لتكريس العدالة الاجتماعية خاصة في قطاع التشغيل ودعم الأسعار ومساعدة الفئات محدودة الدخل ودعم الإدماج الاقتصادي وتوفير الحوافز لدفع المبادرة وخاصة منها الجماعية ودعم أنظمة الضمان الاجتماعي.

كما بيّنت أنه سيتم العمل على دفع الاستثمار والتنمية الجهوية العادلة وخاصة على مستوى البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتحسين جودة الخدمات العمومية وتقريبها إلى المواطن خاصة الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم والنقل لضمان العدالة الاجتماعية ومواصلة إنجاز وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية بما يستجيب لانتظارات المواطنين.

كما استعرضت الوزيرة جملة الأهداف المتعلقة بسياسة تعبئة موارد الدولة من خلال المراهنة على مزيد التعويل على الذات وتعبئة موارد جبائية وغير جبائية من خلال مزيج من السياسات والإجراءات لضمان نسق تنموي مرضي بالاعتماد على سياسة جبائية داعمة للنمو والاستثمار والتنمية الشاملة.

وأكدت على مواصلة الجهود لتكريس العدالة الاجتماعية ومقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وتوسيع قاعدة الأداء ومواصلة رقمنة خدمات مصالح الجباية والاستخلاص وتشجيع نظم الدفع الإلكتروني.

وبخصوص الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، أفادت الوزيرة أنّ تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2026 انبنت على النتائج المنتظرة لكامل سنة 2025 والفرضيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية حسب الميزان الاقتصادي من خلال تحسن نسبة النمو الاقتصادي خلال سنة 2026 بـ 3,3 % وتحسن نسق تطور واردات السلع بـ 4 % واستقرار سعر صرف الدينار أمام العملات الرئيسية ومعدل سعر برميل النفط من نوع البرنت في حدود 63,3 دولار وتراجع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للتوازنات المالية، أفادت أنّه سيتم خلال سنة 2026 بذل المجهودات لمواصلة التعويل على الذات ودعم الموارد الذاتية لميزانية الدولة لتبلغ 52560 م.د وهي تمثل 66.8 % من جملة موارد الدولة تتوزع بين مداخيل جبائية في حدود 47773 م.د وتمثل 90,9 % من مداخيل الميزانية ومداخيل غير جبائية

في حدود 4437 م.د وتمثل 8,4 % من مداخيل الميزانية، إضافة إلى مداخيل بعنوان الهبات في حدود 350 م.د وتمثل 0,7 % من مداخيل الميزانية.

وبيّنت الوزيرة أنّ المداخيل الجبائية لسنة 2026 قدّرت بـ 47773 م.د أي بزيادة قدرها 7,3 % مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2025، موضحة أنه سيتم العمل على تحقيق هذه الزيادة في المداخيل الجبائية، من خلال تحسين مردود الاستخلاص وتوسيع قاعدة الأداء ودعم الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية ومقاومة التهرب الجبائي والتصدي للاقتصاد الموازي من خلال اقتراح عدّة إجراءات أهمها عمليات المسح الميداني وتكثيف المراجعات الجبائية ومراقبة مجال التجارة الالكترونية وتشبيك المعطيات واعتماد أجهزة تسجيل العمليات " caisses enregistreuses".

كما أفادت أنّ المداخيل غير الجبائية لسنة 2026 قدّرت بـ 4437 م.د على أساس جملة من الفرضيات المتمثلة في اعتماد سعر النفط بالأسواق العالمية في حدود 63,3 دولار للبرميل وبلوغ كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية 21 مليار متر مكعب تعاقدي وتطور الإنتاج الوطني من النفط والغاز بـ 14 % خلال سنة 2026. إضافة إلى المداخيل بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة المقدرة في حدود 1664 م.د منها 1100 م.د متأتية من مرابيح البنك المركزي و471 م.د متأتية من مداخيل تسويق المحروقات و1159 م.د مداخيل عبور الغاز الجزائري.

وبالنسبة لتقديرات نفقات ميزانية الدولة لسنة 2026، أفادت الوزيرة أنّ جملة نفقات ميزانية الدولة المقدرة لسنة 2026 تبلغ 63575 م.د أي بزيادة قدرها 8,9 % أو 5194 م.د مقارنة بالنتائج المنتظرة لكامل سنة 2025.

وتولت تقديم توضيحات تتعلق بتفصيل هذه النفقات، إذ بينت أنه تم رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير بحوالي 25267 م.د أي 39,7 % من جملة النفقات وتمثل حوالي 13,4 % من الناتج المحلي الإجمالي، مؤكدة أن هذه الاعتمادات المرصودة ستمكن من المساهمة في دفع التشغيل من خلال فتح باب الانتدابات في الوظيفة العمومية وخاصة لأصحاب الشهادات العليا، موضحة أن الانتدابات الجديدة ضبطت في حدود 22523 خطة إضافية، إضافة إلى الشروع في تكريس القسط الأول من برنامج انتداب حاملي شهادة الدكتوراه بحوالي 1350 خطة.

وفي نفس السياق، بينت أن الاعتمادات المرصودة لنفقات التأجير تندرج في إطار تجسيم برنامج تسوية وضعية عملة الحضائر بجميع أصنافهم (12942 في سنة 2026) ومواصلة تجسيم برنامج إدماج الأساتذة والمعلمين النواب بالمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية وبالمعاهد (13837 خطة في 2026)، بالإضافة إلى المرشدين والقيمين (1226 خطة) وإقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور بعنوان سنوات 2026

و2027 و2028 إلى جانب رصد اعتمادات بـ 1000 م.د ضمن النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2026 لهذا الغرض.

كما أكدت الوزيرة أنه بالإضافة إلى الانتداب المباشر في الوظيفة العمومية يتضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 عديد التدخلات لمواصلة إحداث خطوط تمويل لدعم المبادرة الخاصة والجماعية وتسهيل بعث المشاريع وريادة الأعمال وتكريس آليات الإدماج الاقتصادي وخاصة بالنسبة للفئات محدودة الدخل وحاملي الشهائد العليا وتقديم الدعم اللازم للشركات الأهلية من خلال تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ قدره 447,5 م.د وصندوق النهوض بالتكوين المهني والتدريب بمبلغ قدره 66,9 م.د.

كما بينت أنه من بين البرامج السالفة الذكر برنامج عقد الإعداد للحياة المهنية باعتماد قدره 180 م.د وبرنامج إدماج حاملي الشهادات العليا باعتماد قدره 47 م.د وعقد الخدمة المدنية باعتماد قدره 19 م.د يستهدف 8500 منتفع خلال سنة 2026 وبرنامج مرافقة الباعثين الشبان باعتماد قدره 18 م.د يستهدف 18900 باعث شاب و80 شركة أهلية وبرنامج دعم تمويل المشاريع في إطار الادماج الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل 20 م.د والتكفل بمساهمة الاعراف والأجراء في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفائدة المؤسسات الناشطة 09 م.د وبرنامج دعم التمويل الذاتي للمشاريع والمؤسسات الصغرى 23 م.د وبرنامج دعم إحداث المشاريع حسب خصوصيات ومؤشرات التنمية الجهوية 10 م.د، بالإضافة إلى عدة برامج أخرى على غرار برنامج تمويل الشركات الأهلية (35 م.د) بالإضافة إلى منحة تضامنية بـ 2 م.د وإسناد منحة والتكفل بمصاريف التكوين والمرافقة للعاملات الفلاحيات بـ 2,5 م.د.

وفي إطار مزيد تكريس الدولة الاجتماعية، أفادت الوزيرة أنّه سيتم رصد اعتمادات بعنوان التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية في حدود 4663 م.د أي زيادة 863 م.د أو 22,7 % مقارنة بسنة 2025 وتمثل 7,3 % من نفقات الميزانية وتهم عدّة برامج خاصة منها برنامج النهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال رصد اعتمادات في حدود 1863 م.د توجه نحو الترفيع في عدد العائلات المتحصلة على المنحة لتبلغ 395 ألف عائلة مع الترفيع في قيمة المنحة بـ 20 دينار لتبلغ 280 دينار شهريا بكلفة جملية 1340 م.د، إضافة إلى إسناد منح بعنوان برنامج العودة المدرسية لفائدة التلاميذ من أبناء العائلات محدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي بانعكاس سنوي بحوالي 67 م.د ومنح لفائدة أطفال العائلات الفقيرة (PNAFN) دون سن 18 سنة (حوالي 642 ألف طفل بكلفة جملية بـ 210 م.د) ومنح لفائدة مرضى حساسية دابوق القمح بكلفة جملية بـ 2 م.د ومساعدات مختلفة وظرفية تقدّر بـ 91 م.د، إضافة إلى مجانية النقل البري لأبناء العائلات المعوزةب 4 م.د وتمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات محدودة الدخل (21.6 م.د) والترفيع في مبلغ الجرايات الدنيا من 260 د إلى 280 د شهريا بكلفة جملية بـ 260 م.د.

كما سيتم مواصلة العمل على توفير الرعاية اللازمة لذوي الإعاقة من خلال صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بـ 30 م.د وتسيير مراكز رعاية المعوقين ومراكز أطفال في سنّ ما قبل الدراسة بكلفة جملية قدرها 18.9 م.د وكذلك إحداث "صندوق النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة" يتولى المساعدة على تحقيق الادماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة وتمويل التدخلات المتعلقة بمجالات التكوين والتشغيل والتشجيع على بعث المشاريع والادماج الاقتصادي والرياضي والثقافي، وعلى هذا الأساس ستبلغ ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية 4080.5 م.د مقابل 3468 م.د سنة 2025 أي زيادة بـ 612,5 م.د أو 17.7 %.

كما بينت أنه سيتم مواصلة البرامج لمساندة المرأة والطفولة وكبار السن من خلال برنامج النهوض بالطفولة المبكرة (70 دينار شهريا لكل طفل) لفائدة 30000 طفل بكلفة تقدر ب 14.5 م.د وبرنامج لكبار السن لتحسين نوعية حياتهم بمبلغ قدره 3 م.د، وكذلك مساندة مكفولي الدولة من الأطفال فاقدي السند بمبلغ قدره 25 م.د ورعاية أفراد الأسر ذات الوضعيات الخاصة بمبلغ قدره 9م.د.

وأفادت الوزيرة أنه سيتم منح قروض جامعية لفائدة 106700 طالب بحوالي 227 م.د، منها منحة الادماج بالحياة الجامعية لأبناء العائلات محدودة ومتوسطة الدخل بـ 18 م.د، هذا بالإضافة إلى دعم أنظمة الضمان الاجتماعي من خلال رصد اعتمادات لفائدة حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي بمبلغ قدره 800 م.د منها 100 م.د للتكفل باقتناء الأدوية الخصوصية غير المدرجة بالنظام القاعدي للتأمين على المرض وتسديد مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان برنامج التقاعد المبكر بـ 580 م.د، وإسناد امتيازات جبائية لمصحات الضمان الاجتماعي ومركز صنع الآلات المقومة للأعضاء التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وأشارت الوزيرة إلى أن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 قد تضمن تخصيص تدخلات لتحسين الخدمات الأولية والسكن الاجتماعي وذلك في إطار صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بتخصيص مبلغ 971,1 م.د.

وفي هذا الإطار، بيّنت أنه تم رصد اعتمادات لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بمبلغ قدره 138,2 م.د منها برنامج تعصير الطرقات البلدية بمبلغ قدره 75 م.د. و أوردت أنه سيتم العمل على تكريس سياسة سكنية عادلة تضمن النفاذ إلى السكن اللائق خاصة من خلال مواصلة برنامج تدخلات صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء باعتماد قدره 63 م.د ومواصلة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لتلبية احتياجات الفئات محدودة الدخل من السكن اللائق باعتماد قدره 49 م.د وإنجاز قسط جديد من برنامج المسكن الأول لفائدة العائلات متوسطة الدخل والمتمثل في توفير التمويل الذاتي في شكل قرض ميسر بمبلغ قدره 15 م.د، إضافة إلى رصد اعتمادات بـ 25 م.د لتوفير المساكن الاجتماعية التي يتم التفويت فيها عبر آلية الكراء المملّك.

وبخصوص حماية منظومة الدعم لمساندة القدرة الشرائية للمواطن، أقرت الوزيرة أنه سيتم مواصلة سياسة الدعم الموجه للمواد الأساسية والمحروقات والنقل بما يهدف إلى حماية القدرة الشرائية لجميع المواطنين، وضمان استقرار الأسعار، وتخفيف كلفة الإنتاج والنقل على المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يعزز قدرتها التنافسية ويساهم في الضغط على الأسعار.

وفي هذا الإطار، أفادت أنّ نفقات الدعم المبرمجة لسنة 2026 تبلغ مستوى 9772 م.د أي حوالي 5,2 % من الناتج المحلي الإجمالي و15,4 % من نفقات ميزانية الدولة تتوزع بين دعم المحروقات ب 4993 م.د، ودعم المواد الأساسية ب 4079 م.د ودعم النقل العمومي وخاصة دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية بـ 700 م.د.

وفيما يتعلق بدعم المحروقات، أفادت الوزيرة أنه سيتم تخصيص الاعتمادات الضرورية لمواصلة دعم المحروقات لمساندة القدرة الشرائية للمواطن والحد من كلفة النقل والإنتاج بما يساهم في التحكم في أسعار السلع والخدمات لتبلغ بذلك منحة دعم المحروقات 4993 م.د أي ما يعادل 2,7 % من الناتج المحلي الإجمالي و7,9 % من نفقات الميزانية، مؤكدة على ضرورة العمل على مزيد التحكم فيها من خلال تحسين أداء المؤسسات العمومية وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير والحد من كلفة الإنتاج ومراقبة مسالك توزيع الغاز المنزلي، مشيرة إلى أنّ قيمة الدعم للقارورة الواحدة يقدّر بـ 21,7 دينار أي 71 % من الكلفة الفعلية. وفي سياق متصل، أكدت على مواصلة تشجيع الاستثمار في إنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة والتسريع قدر الإمكان في برامج الانتقال الطاقي.

وبالنسبة لتوفير المواد الأساسية وضمان الأمن الغذائي، أفادت أنه تم رصد 4079 م.د بعنوان دعم المواد الأساسية أي ما يعادل 2,2 % من الناتج المحلي الإجمالي و6,4 %من نفقات الميزانية وذلك لضمان توفير هذه المواد وحماية القدرة الشرائية للمواطن، وبالتوازي سيتم العمل على تكثيف عمليات المراقبة الاقتصادية والتصدي للممارسات غير المشروعة (تهريب، مضاربة، استعمال غير قانوني للمواد المدعمة)، مواصلة تحديث منظومة التصرف في المواد المدعمة، عبر منصات معلوماتية تمكن من تتبع مبيعات المطاحن من الفرينة، ومراقبة توزيع الزيت المدعم بشكل حيني وتكوين مخزونات تعديلية لتأمين تزويد السوق.

وبخصوص الاستثمار والتنمية الجهوية، بيّنت الوزيرة أنّ الاستثمار العمومي يمثل رافعة استراتيجية أساسية لتحفيز الاستثمار الخاص، ماكدة على مواصلة العمل على تحسين متابعة المشاريع العمومية الكبرى ذات التأثير المباشر على جودة الخدمات الأساسية (التربية، التعليم، الصحة، النقل العمومي...) وتشجيع القطاع الفلاحي والاستثمار في القطاعات البيئية، بما يحسّن جودة الحياة.

هذا، وستبلغ جملة النفقات الموجهة للتنمية ما قدره 11934 م.د أي زيادة بـ 12,4 % مقارنة بسنة 2025 وهي تمثل نسبة 18,8 % من نفقات الميزانية و6,4 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة لتقديرات خدمة الدين العمومي لسنة 2026، بيّنت الوزيرة لأنها ستبلغ ما قدره 23057 م.د، أي بتراجع بـ 5,8 ـ% مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2025. وتتوزع بين 15849 م.د بعنوان أصل الدين 7208و م.د بعنوان الفائدة.

وأضافت أنّ خدمة الدين العمومي المقدرة لسنة 2026 بلغت مستوى 29 % من حجم ميزانية الدولة بنسبة 12,3 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 32 % و14,2 % على التوالي منتظرة خلال سنة 2025. وخلُصت إلى أن عجز ميزانية الدولة دون الهبات والمصادرة لسنة 2026 قد بلغ مستوى 11365ـ م.د أي 6,0ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,6 ـ% منتظرة لسنة 2025 و6,4ـ% مسجلة في 2024. ومن المتوقع أن يبلغ حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي في موفى سنة 2026 مستوى 83,4 % مقابل 84 % منتظرة في سنة 2025 و84,9 %مسجلة سنة 2024 ويتوزع بين دين خارجي لحد 36,0 % ودين داخلي لحد 64,0 %.

وبخصوص موارد الاقتراض والخزينة، أوردت أنّ حاجيات التمويل (موارد الخزينة) لسنة 2026 تقدر بـ 27064 م.د وسيتم تغطيتها بموارد اقتراض بـ 25864 م.د وموارد خزينة بـ 1200 م.د. وتتوزع موارد الاقتراض (25864 م.د) بين اقتراض داخلي لحد 19056 م.د واقتراض خارجي لحد 6808 م.د.

كما أفادت وزيرة المالية أنّ هناك إمكانية الخروج على السوق المالية خلال سنة 2026 وإصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية بمبلغ 400 مليون أورو أي ما يعادل 1375 م.د.

وخلال النقاش، ثمّن النواب جملة الإجراءات الاجتماعية المضمنة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وكذلك نسب النمو المحققة والمؤشرات الاقتصادية الإيجابية، ماكدين على ضرورة تأسيس هذه الاجراءات على استراتيجية ورؤية مستقبلية تهدف إلى تحقيق إصلاحات هيكلية واتخاذ إجراءات ذات طابع اقتصادي لدفع الاستثمار وخلق الثروة ليتسنى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجهات باعتبار أن تحقيق سياسة اجتماعية دائمة وناجحة يبقى رهين إجراءات اقتصادية من شأنها خلق الثروة ودفع الاستثمار وخلق فرص التشغيل.

وبخصوص تفاقم المديونية على المستوى الداخلي والخارجي والذي ساهم في تعميق نتيجة عجز الميزانية، أكد النواب على ضرورة ترشيد الاقتراض من خلال تفادي التداين الموجه لدعم الميزانية والاقتصار على القروض الاستثمارية توقّيا من إثقال كاهل الأجيال القادمة وبهدف إنجاح سياسة التعويل على الذات كأهم رهان لهذه المرحلة.

وفي نفس السياق، أكدوا ضرورة اعتماد مقاربة جديدة في إعداد الميزانية قوامها الشراكة بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية وذلك بهدف إيجاد حلول وآليات تمويل بديلة ومبتكرة لتوفير موارد إضافية للدولة على غرار حسن استغلال ممتلكات الدولة من الأملاك المصادرة والأراضي الدولية، إضافة إلى الصلح

الجزائي ومحاربة التهرب الضريبي والتشجيع على انخراط الشركات العائلية في البورصة والعمل على الإصلاح الهيكلي لمؤسساتنا العمومية حتى تتمكن من تحقيق أرباح وتوفير موارد، مما يؤدي إلى عدم اللجوء للاقتراض سواء كان داخليا أو خارجيا.

كما دعا النواب إلى تطوير قطاع الفسفاط باعتباره قطاعا استراتيجيا يوفر العملة الصعبة لميزانية الدولة وإقرار إجراءات جديدة تمكّنه من استيعاد نسق نشاطه. وجدّدوا تأكيدهم على ضرورة استغلال ثروات البلاد واستغلال الإمكانيات المتاحة في كل المجالات قصد إيجاد حلول بديلة لدعم ميزانية الدولة.

وفي سياق متصل، استفسر النواب عن دواعي اتخاذ قرار الخروج على السوق المالية العالمية، موضحين أن تحسن تصنيف تونس إلى مرتبة (-B) لا يمكّنها من الاقتراض بشروط مالية ميسرة باعتبار هذا التصنيف يقابله نسبة خطورة عالية مما يجعل الخروج على السوق العالمية بالشروط المالية التي يفرضها الممول وهي شروط مجحفة، ماكدين أن هذا القرار في تعارض تام مع شعار المرحلة وهو التعويل على الذات.

وفيما يتعلق بمنظومة الدعم، أكّد عدد من النواب على ضرورة إيجاد الآليات الضرورية ليتسنى توجيه الدعم لمستحقيه من خلال إحكام الرقابة على مسالك إنتاج وتوزيع المواد المدعمة والتصدي لاستعمال هذه المواد في غير الأغراض المخصّصة لها وذلك من خلال اعتماد آليات مبتكرة تنبني على قاعدة بيانات محيّنة.

أما بخصوص المؤسسات العمومية، اعتبر النواب أنّ أغلب هذه المؤسسات لا تساهم في تعبئة موارد للدولة باعتبار النتائج المالية السلبية التي تحققها جرّاء سوء التصرف وانعدام الحوكمة وضعف هيكلتها المالية وارتفاع كتلة الأجور مقارنة بالمردودية المحققة وهو ما يجعلها عبء على المالية العمومية نتيجة الاعتمادات التي ترصدها الدولة بهدف النهوض بها. واقترحوا في هذا الصدد، إعادة هيكلتها وتغيير السياسة المعتمدة في تسييرها ودعم قدرتها التنافسية وفتح رأس مال عدد منها للقطاع الخاص لتكون أكثر تنافسية ومردودية. وفي هذا الإطار، طالبوا بمد اللجنتين بتقرير شامل ومفصّل حول العدد الفعلي لهذه المؤسسات ووضعيتها المالية.

وبخصوص دفع الاستثمار الخاص، أكد النواب أنّ تحقيق هذه الغاية هو رهين الاستقرار السياسي والتقليص من الضغط الجبائي وتبسيط الإجراءات الجبائية من خلال إصلاح جبائي شامل والحد من البيروقراطية الإدارية وتعميم الرقمنة ومراجعة مجلة الصرف، إلى جانب مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمثل حوالي 90 %من النسيج الاقتصادي والتي تعاني أغلبها من صعوبات في توفير التمويلات الضرورية وفي النفاذ إلى السوق. واعتبروا أنه كان من الأجدى تخصيص تمويلات لدعمها على غرار ما تم توخيه مع الشركات الأهلية في إطار تكريس العدالة مع كل الفاعلين الاقتصاديين. كما أكدوا على ضرورة دعم دور بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن لتوفير التمويلات الضرورية لهذه المؤسسات.

وفي ذات السياق، استفسر النواب عن عدد الشركات الأهلية الحالية وعن وضعيتها المالية وقدرتها التشغيلية ومردوديتها الاقتصادية.

وفيما يتعلق بمقاومة التهرب الضريبي والتهريب والاقتصاد الموازي، اقترح النواب مزيد تدعيم مجهود مصالح الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بهدف تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعيم العدالة الجبائية واعتماد الرقمنة وخاصة التسريع في تركيز أجهزة تسجيل العمليات. Les caisses enregistreuses، كما اقترحوا سن إجراءات من شأنها التشجيع على انخراط القطاع الموازي في القطاع المنظم وتكثيف المراقبة في المناطق الحدودية.

وبالنسبة للقطاع الفلاحي، أكد النواب على ضرورة النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي الحيوي من خلال سن إجراءات من شأنها إحكام استغلال صابات زيت الزيتون والتمور باعتبار ما توفّره من موارد هامة للدولة، بالإضافة إلى التأكيد على دعم البحث العلمي في الفلاحة والتشجيع على الزراعات الكبرى لما لها من أهمية في تحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم تربية الماشية والصيد البحري وترشيد منظومة الأعلاف وتعزيز نجاعة دور صندوق الجوائح الطبيعية، ودعوا إلى ضرورة مساندة صغار الفلاحين من خلال إيجاد آليات قانونية لمعالجة مديونيتهم بهدف إعادة إدماجهم في الدورة الاقتصادية.

هذا، وتطرق بعض النواب إلى عدة مسائل أخرى أهمّها تقادم واهتراء أسطول النقل في تونس وتسوية الوضعية العقارية لعدد من المساكن في الأحياء الشعبية والتشجيع على اقتناء المسكن الأول وتطوير آليات التشغيل من خلال تطوير منظومة التوجيه الجامعي والتكوين المهني لتتلاءم مع سوق الشغل، وتمكين حاملي الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم من فرص تشغيلية سواء في القطاع العام أو من خلال آليات بديلة على غرار استغلال الأراضي الفلاحية الدولية والتشجيع على بعث الشركات الناشئة، هذا إلى جانب التأكيد على أهمية التوجه نحو الانتقال الطاقي والنهوض بالطاقات المتجددة ودعم البلديات في إطار الحد من التفاوت الجهوي ودعم اللامركزية.

وفي ختام المداخلات أكد النواب على ضعف التنسيق والتشاركية بين الوظيفة التنفذية والتشريعية في مسار إعداد مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية

وفي تفاعلها مع تدخلات النواب، أكدت وزيرة المالية أن مجمل استفسارات ومقترحات النواب لم تقتصر فحسب على الجوانب المتعلقة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، بل تضمّنت مقترحات تتعلق باستراتيجيات يمكن اعتمادها على المدى البعيد، وهو ما يعكس الإلمام والمتابعة وروح المواطنة لديهم. وأكّدت الوزيرة التحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا خاصة فيما يتعلق بالتنمية الجهوية. وفي هذا السياق، شددت على ضرورة تكثيف العمل لتحقيق الغايات المنشودة، موضحة أن لكل جهة خصوصيتها، فبعضها ذو صبغة فلاحية، وأخرى صناعية، وهو ما يستدعي سياسات متكيفة مع طبيعة كل منطقة واحتياجات سكانها.

وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي لمشروع ميزانية 2026، بيّنت أن هذا التوجه الاجتماعي هو امتداد لسياسة الدولة في السنوات السابقة، سواء من خلال الميزانيات المرصودة للبرامج الاجتماعية المستمرة في وزارات مختلفة، أو عبر خطط الدولة لمعالجة الوضعيات الاجتماعية الهشة. وأكدت أن الخيار الاجتماعي ليس بخيار سهل باعتباره يمس فئات واسعة من المجتمع وله تداعيات اقتصادية مباشرة، ويتطلب أن يشمل كافة الفئات والمناطق دون تمييز.

وأضافت أنّ التوجه الاجتماعي إنبنى على رؤية مشتركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية هدفها ليس تأصيل الفقر والتواكل بل إخراج الفئات الهشة من دائرة الفقر وإيجاد فرص عمل واستثمار تمكنها من العيش الكريم.

وأكدت الوزيرة على أهمية الرؤية والاستراتيجية المتكاملة في إعداد الميزانية، موضّحة أن وزارة المالية ليست مستقلة عن رؤية الحكومة الشاملة ومشاريعها المبرمجة على المدى المتوسط والطويل. كما أكدت أنّ الإصلاح يتطلب وقتًا وتدرجًا، مستندة في ذلك إلى التجارب المقارنة التي أثبتت نجاحها بفضل تبني ثقافة عمل أكثر إنتاجية.

وبخصوص نفقات الميزانية، أكّدت الوزيرة مسؤولية الحكومة في توفير الموارد اللازمة للإنفاق على المشاريع والاستثمارات والبرامج الاجتماعية، مبينة أن التشغيل هو مبدأ وشعار أساسي في سياسة الدولة التي يضبطها السيد رئيس الجمهورية، وتنفذها الحكومة بالتعاون مع كافة الوزارات، مشيرة إلى أنّ الوظيفة التنفيذية لا تعمل بمعزل عن الوظيفة التشريعية.

وبخصوص الاقتراض، أكدت أنّ تمويل الميزانية عبر اقتراض 11 ألف مليون دينار من البنك المركزي هو اجراء يندرج في إطار سياسة رئيس الجمهورية في التعويل على الذات والاعتماد على التمويل الداخلي، مشيرة إلى وجود إمكانية وليست حتمية للخروج على السوق المالية العالمية. موضحة أنّ هذا التوجه يندرج في إطار تحديد منوال التمويل من قبل وزارة المالية، حيث يتم وضع كل الفرضيات الممكنة الداخلية منها والخارجية. وشددت على أن هذا الخيار لن يتم إلا إذا توفرت الشروط التفاضلية الملائمة، مشيرة أن سياسة التعويل على الذات لا تعني عدم توفير تمويلات خارجية لمشاريع محددة بشروط مقبولة.

وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية، بيّنت الوزيرة أن هذه المؤسسات كانت في السابق مكوّنا أساسيا للموارد غير الجبائية للدولة لكن نتيجة هشاشة وضعها المالي وتعطل بعض وحدات إنتاجها بالإضافة إلى طاقتها التشغيلية التي تفوق في بعض الأحيان رقم معاملاتها، جعلها غير قادرة على توفير موارد للدولة، مؤكدة أن دعم هذه المؤسسات العمومية هو خيار اجتماعي بالأساس لأن التفويت فيها سيؤدي إلى خسارة آلاف مواطن الشغل وخلق أزمة اجتماعية جديدة. مؤكّدة أنه سيتم العمل مستقبلا على وضع برنامج إصلاح

هيكلي ومالي لهذه المؤسسات بهدف مقاومة الفساد وسوء التصرف وضمان حسن حوكمتها لاستعادة دورها في تمويل الميزانية.

وفيما يتعلق بالتشغيل، اعتبرت الوزيرة أنّ الشركات الأهلية من شأنها توفير فرص تشغيلية إلى جانب أنّها تعتبر آلية من شأنها تشجيع الشباب على الاستقرار في جهاتهم وبعث مشاريعهم الخاصة بدلاً من النزوح إلى العاصمة، وأشارت إلى أن الأراضي الفلاحية يمكن أن توضع على ذمتهم وفقًا للقانون وفي إطار مشروع اجتماعي تضامني.

وبالنسبة للقطاع الخاص، أكدت على ضرورة تشجيعه، مذكرة بالإعفاءات الجبائية التي تم إقرارها في قوانين مالية سابقة. مشيرة إلى أهمية توحيد الهياكل واعتماد "المعرف الوحيد" لتسهيل الإجراءات على المستثمرين.

وبالنسبة لقطاع النقل، أفادت أنه سيتم اقتناء 439 حافلة جديدة لفائدة شركات النقل الجهوي بكلفة 200 مليون دينار، منها 138 مليون دينار بضمان من الدولة، مؤكدة أن هناك مخططًا كاملاً لتجديد أسطول النقل يشرف عليه سيادة رئيس الجمهورية.

وبخصوص التصرف في ممتلكات الدولة، بينت أنه سيتم رصد اعتمادات هامة في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 بهدف تطوير مشاريع رقمنة المنظومة العقارية بكلفة تقدّر بـ 232 م.د، بالإضافة إلى مواصلة مشروع التحوّل الرقمي للشبكة المعلوماتية للفلاحة. وأشارت إلى أن وزارة أملاك الدولة تعمل على إحصاء وتقييم أصول الدولة، وعلى إعداد برنامج استراتيجي لتسجيل العقارات، لما له من أثر هام في تثمين الثروة العقارية للبلاد.

وحول برنامج "المسكن الأول"، ذكرت بأنه تم تخصيص 200 م.د لتمويل القروض الميسّرة للفئات متوسطة الدخل، وقد تمّ صرف84.1 م.د لفائدة 2991 منتفعًا إلى غاية سبتمبر 2025. وأبدت استعدادها لإيجاد إمكانيات إضافية لمساعدة هذه الفئات، إما عبر التفاوض مع البنوك لزيادة مدة الإمهال أو توفير مرونة أكبر في السداد.

وفيما يتعلق بدعم البلديات، أعلنت عن رصد 971 م.د لفائدة صندوق دعم اللامركزية في ميزانية الدولة لسنة 2026 بزيادة قدرها 113 م.د مقارنة بسنة 2025. وقدّمت تفصيلاً لتوزيع هذا المبلغ على الدعم المادي وصندوق التعاون والدعم الاستثنائي، ومجابهة البنايات المتداعية للسقوط، وتدعيم الموارد البشرية...الخ.

وفيما يخص منظومة الدعم، أكدت الوزيرة على ضرورة ترشيده وتوجيهه إلى مستحقيه، مشيرة إلى أنّ مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 تضمن إجراءات لترشيد نفقات الدعم، في انتظار اصلاح هيكلي شامل. وأفادت أنّه من بين الإجراءات المبرمجة، هي تحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز عبر عقد

الأداء وإعداد برنامج للتحكم في مسالك توزيع قوارير الغاز. كما سيتم العمل على تعصير منظومة التصرف في المواد الأساسية.

وفي ذات السياق، أوضحت أن تقديرات دعم المحروقات قد انخفضت من 7112 مليون دينار إلى حدود 4993 م.د، نتيجة اعتماد فرضية سعر برميل النفط عند 63 دولارًا بدلاً من 77 دولارًا. أما دعم المواد الأساسية، فقد ارتفع رغم انخفاض أسعار القمح عالميًا، وذلك بسبب الترفيع في أسعار الشراء من الفلاحين المحليين لتشجيع الإنتاج الوطني.

ثم تطرقت الوزيرة إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في قانون المالية لسنة 2024 بهدف استرجاع جزء من نفقات الدعم التي يستفيد منها القطاع السياحي بشكل غير مباشر. وذكّرت بتوظيف أتاوة بنسبة 3 % على رقم معاملات المؤسسات السياحية، بالإضافة إلى إخضاع السياح الوافدين إلى معلوم إقامة يتراوح بين 4 و12 دينارًا. وفي هذا الإطار، أكدت السيدة الوزيرة أنّ مثل هذه القرارات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المحيط التنافسي للبلاد.

وبخصوص القطاع الفلاحي، أشادت الوزيرة بقيمة الفلاح التونسي الذي يقوم بدور كبير ومحوري، وأكدت على ضرورة دعم الفلاحين وتشجيعهم وتسهيل ولوجهم إلى الاقتراض. ودعت إلى تبني استراتيجية شاملة لا تقتصر على مطالبة البنوك بالتمويل بل تشمل دراسة أسباب عدم قدرة الفلاحين على السداد. وأكدت أن هذه الاستراتيجية هي من مشمولات وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، ودور وزارة المالية يتمثل في توفير الاعتمادات اللازمة وتشجيع المؤسسات البنكية، سواء كانت عمومية أو خاصة، على الانخراط في دعم القطاع الفلاحي.

وتطرقت إلى التحديات التي يواجهها قطاع زيت الزيتون، مشيرة إلى أن مجلسًا وزاريًا قد انعقد مؤخرًا وأقر جملة من التشجيعات الهامة لهذا القطاع بما في ذلك تمويل من الدولة وتعديلات على مستوى التعريفة الديوانية لتسهيل التصدير. وشددت على أنّ المبدأ الأساسي للدولة هو أنّ كل منتوج فلاحي يساهم في توفير العملة الأجنبية وخلق مواطن الشغل يجب أن يحضى بالدعم والمساندة من الدولة.

وفيما يخص البنوك، أشارت إلى الدور الهام الذي يقوم به البنك التونسي للتضامن (BTS) وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، داعية إلى تطوير دورهما، مشيرة إلى أن ميزانياتهما غير كافية لتغطية كل الطلبات. وأكدت أن الوزارة على تواصل دوري مع القطاع البنكي لإيجاد التوازنات الضرورية التي تضمن تمويل الاقتصاد دون المساس بالاستقرار المالي للبنوك.

وبخصوص مراقبة مسالك التوزيع ومكافحة الاحتكار والمضاربة، أكدت الوزيرة أن هذه المهمة ليست حكرًا على وزارة التجارة، بل تتطلب تضافر جهود الفرق الأمنية وكل أجهزة الدولة.

II. مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026

I. التقديم :

1. التوازنات العامة

أ. الوضع الاقتصادي خلال سنة 2025

بالاستناد إلى وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026، يتبيّن أن الاقتصاد العالمي قد شهد خلال سنة 2025 تباطؤًا في النمو وارتفاعًا في مستوى عدم اليقين، وذلك ناتج أساسا عن التوترات التجارية والجيوسياسية. وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، كما يُتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي نسبة 3.0 %خلال سنة 2025، حيث تسجّل الولايات المتحدة الأمريكية نموًا في حدود 1.9%، في حين تبلغ النسبة 1.0%في منطقة الأورو، منها 0.6%في فرنسا و 0.1%في ألمانيا .أمّا في البلدان الصاعدة، فمن المنتظر أن تبلغ نسبة النمو 4.1%، مع تسجيل الصين نسبة 4.8 .%وقد ساهم انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية في كبح التضخم وتراجع نسبته في معظم الاقتصادات. كما شهد سعر نفط برنت تراجعًا إلى 68.2 دولارًا للبرميل في شهر أوت 2025، نتيجة تراجع الطلب العالمي وقرار منظمة "أوبك+" بالترفيع في سقف الإنتاج.

هذا وقد اتجهت السياسات، على الصعيد الوطني، نحو تعزيز الدور الاجتماعي للدولة من خلال زيادة قيمة المنحة المباشرة للعائلات المعوزة من 240 دينار سنة 2024 إلى 260 دينار سنة 2025، والرفع في عدد العائلات المنتفعة إلى 385 ألف عائلة. كما شملت الإجراءات زيادة الأجر الأدنى المضمون بنسبة 7.5% بداية من جانفي 2025، وتحسين جرايات التقاعد والترفيع في الجرايات الدنيا إلى 260 دينار، وإصدار أمر لإسناد منحة عائلية للأطفال من الفئة العمرية 6-18 سنة المنتمين للأسر محدودة الدخل. كما تم مراجعة مجلة الشغل بهدف القضاء على أشكال التشغيل الهش وتسوية وضعيات الأساتذة النواب وعملة الحضائر. كما تم إصدار مرسوم لتسهيل بعث الشركات الأهلية وتحسين حوكمتها، إلى جانب إحداث خط تمويل إضافي بقيمة 20 مليون دينار لدعمها.

كما سجل الاقتصاد الوطني تحسنًا نسبيًا في الأداء، حيث من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.6% سنة 2025 مقارنة بـ 1.5% سنة 2024. وعرفت القطاعات تفاوتًا في الأداء، فحقق القطاع الفلاحي نموا بنسبة 9.8% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 بفضل تحسن إنتاج الحبوب (20 مليون قنطار) وزيت الزيتون (1.7 مليون طن). وسجل القطاع الصناعي نموًا بنسبة 3.4% مدعومًا بأداء الصناعات الكيميائية (نسبة نمو 10.1%) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (نسبة نمو 9.6%) وصناعات مواد البناء (نسبة نمو 7.7%). كما سجل قطاع الخدمات نموا بنسبة 1.9% بدفع من السياحة التي ارتفع فيها عدد الوافدين بنسبة

12.4% والبيتات السياحية بنسبة 9.3% خلال السداسي الأول، ومن قطاع النقل الذي نما بنسبة 3%. في المقابل، تراجع أداء قطاع الطاقة مسجلًا انخفاضًا في الإنتاج بنسبة -12.1% خلال الثلاثي الثاني.

وفي مجال الاستثمار، شهدت المؤشرات تحسنا بارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 21.4% خلال السداسي الأول من سنة 2025، وارتفاع الاستثمارات المصرح بها بنسبة 16.9% لتصل إلى 3299.8 مليون دينار. وتم مواصلة مسار إصلاح مناخ الأعمال عبر مواصلة حذف التراخيص ومراجعة كراسات الشروط.

أما على مستوى ميزان الدفوعات، تبيّن أن عجز الميزان التجاري اتسع بنسبة 22.8% إلى موفى أوت 2025 بسبب ارتفاع الواردات بنسبة 4.8% وانخفاض الصادرات بنسبة -0.3%. وانخفضت صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة -16.2% متأثرة بتراجع عائدات زيت الزيتون (-29.2%)، بينما ارتفعت صادرات الصناعات المعملية بنسبة 2.2% مدعومة بالصناعات الميكانيكية والكهربائية (6.7%). وشهدت صادرات الطاقة تراجعًا حادًا (-39.0%) في حين تحسنت صادرات الفسفاط ومشتقاته بنسبة 11.9%. وتحسن ميزان الخدمات بفضل ارتفاع العائدات السياحية (8.6%) وتحويلات التونسيين المقيمين بالخارج (15.8%). ومن المتوقع أن يبلغ العجز الجاري نسبة 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2025، بينما بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية ما يعادل 104 يوم توريد بتاريخ 8 أكتوبر 2025.

كما تواصل المسار التنازلي لمعدل التضخم ليبلغ 5.0% في سبتمبر 2025 مقابل 6.7% في سبتمبر 2024، وذلك بسبب استقرار الأسعار العالمية، وتحسن العرض الوطني، واتباع سياسة نقدية حذرة. كما شهدت السنة تحسنًا في الترقيم السيادي حيث رفعت وكالة "فيتش" الترقيم إلى-B ، و"موديز" إلى Caa1 ، و "R&I"إلى-B .

واستنادا على هذه المعطيات، فإن النتائج المنتظرة لكامل سنة 2025 تشمل تحقيق نمو بنسبة 2.6%، وبلوغ نسبة الاستثمار من الناتج 15.5%، وحصر العجز الجاري في 3.3% من الناتج، والتحكم في معدل التضخم في حدود 5.3%.

ب. منوال النمو لسنة 2026

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد خلال سنة 2026 استقرارًا نسبيًا مدعومًا بالنمو في قطاعات التكنولوجيا والطاقة الخضراء. ويتوقع أن تبلغ نسبة النمو 2.0% للولايات المتحدة الأمريكية و1.2% لمنطقة الأورو (تشمل 0.9% لألمانيا، 1.0% لفرنسا، و0.8% لإيطاليا)، بينما تبلغ 4.0% للبلدان الصاعدة والنامية (4.2% للصين). ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي 3.6%، كما يتوقع أن ينخفض متوسط سعر برميل النفط إلى 63.3 دولار.

أما على المستوى الوطني، تندرج أهداف سنة 2026 في إطار استراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو شامل وعادل، وتعزيز رأس المال البشري، ودعم الانتقال الرقمي والطاقي، وترسيخ العدالة المجالية. ويسعى منوال النمو

إلى تحقيق نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي تبلغ 3.3% بالأسعار القارة، مقارنة بـ 2.6% سنة 2025. كما من المتوقع أن يرتفع الدخل الفردي بنسبة 7.4% ليصل إلى 15,691 دينار.

ويستند تحقيق هذه الأهداف إلى تطورات متوقعة في مختلف القطاعات. ففي القطاع الفلاحي، من المتوقع تحقيق نمو بنسبة 2.9% بالاعتماد على إنتاج يقدر بـ 18 مليون قنطار من الحبوب و 1.7 مليون طن من زيت الزيتون. أما القطاع الصناعي، فيستهدف نموًا بنسبة 4.8% مدعومًا بتعافي قطاع النسيج والملابس، وتطور الإنتاج الوطني من الفسفاط إلى 5.5 مليون طن، ونمو قطاع البناء والأشغال العامة بنسبة 8.5% وقطاع مواد البناء بنسبة 6.9%، إضافة إلى دخول حقول نفط وغاز جديدة حيز الإنتاج وهي صباح وعزيزة وسيدي مرزوق. ومن المنتظر أن يسجل قطاع الخدمات نموا بنسبة 2.9%، يشمل ذلك نمو قطاع النقل بنسبة 3.5%، والتجارة بنسبة 2.5%، ومواصلة الأداء الجيد للقطاع السياحي، فضلاً عن انتعاشة في قطاع الخدمات المالية والتأمين بنسبة 5.1%.

وفي مجال الاستثمار، يستهدف منوال النمو ارتفاع حجم الاستثمار بنسبة 12% بالأسعار الجارية ليبلغ 29,978.5 مليون دينار، ما يمثل 16% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 4000 مليون دينار. هذا وتتمثل أبرز التوزيعات القطاعية المتوقعة في ارتفاع الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 54.5% لتصل إلى 2019.5 مليون دينار بهدف دعم البنية التحتية المائية، وارتفاع استثمارات الصناعات المعملية بنسبة 15.3% مع تهيئة مناطق صناعية جديدة، ونمو استثمارات قطاع الطاقة بنسبة 28.5% عبر مشاريع في مجال الغاز والطاقات المتجددة، وارتفاع استثمارات قطاع الخدمات بنسبة 4.6% مع تركيز على قطاع النقل بنسبة 24% يشمل تعزيز الأسطول وتأهيل الخطوط الحديدية ومواصلة أشغال الطرق السيارة.

أما بالنسبة لميزان الدفوعات، فمن المتوقع أن تتطور صادرات السلع والخدمات بنسبة 4.6% بدفع من تحسن الطلب الخارجي، بينما تتطور الواردات بنسبة 4.5% مرتبطة بالطلب الداخلي وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. ومن المنتظر أن تطور العائدات السياحية بنسبة 5.2% وتحويلات التونسيين المقيمين بالخارج بنسبة 6.4%. وبناء على ذلك، من المتوقع أن يبلغ العجز الجاري 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص التضخم، فإن الهدف يتمثل في الحفاظ على الاستقرار النسبي لمعدلاته وحصره في حدود 5.3%، أي نفس المستوى المتوقع لسنة 2025. وسترتكز السياسات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف على توفير المواد الأساسية في الأسواق، وتكوين مخزونات احتياطية، وتكثيف عمليات المراقبة.

ج. السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2026

تندرج السياسة المالية لسنة 2026 في إطار الحرص على وضع أسس واضحة لإدارة المالية العمومية بما يضمن التوازن بين متطلبات الإصلاح المالي والحاجة إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وضمان الاستقرار الاجتماعي. وقد قُدّر حجم ميزانية الدولة لسنة 2026 في حدود 79,624 مليون دينار، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 3.9% مقارنة بالنتائج المتوقعة لسنة 2025.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تبلغ الموارد الذاتية للدولة 52,560 مليون دينار، مسجلة نموًا بنسبة 7.1%، وذلك نتيجة للإجراءات المتعلقة بتحسين مردود الاستخلاص وتوسيع قاعدة الأداء والتصدي للتهرب الجبائي والاقتصاد الموازي. أما النفقات دون أصل الدين، فمن المتوقع أن تبلغ 63,575 مليون دينار، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 8.9%. وتتوزع هذه النفقات على كتلة الأجور التي ستعرف زيادة بـ3.6%، ونفقات الدعم التي ستبلغ 9,772 مليون دينار (مسجلة تراجعًا بـ 4.2%) وتتوزع بنسبة 51% للمحروقات و42% للمواد الأساسية و7% للنقل، ونفقات الاستثمار التي سترتفع بنسبة 19.1% لتمويل مشاريع ضمن مخطط التنمية 2026-2030.

وبناء على تطور مختلف مهمات الميزانية، ينتظر أن ينحصر العجز الصافي دون الهبات والمصادرة في حدود 11,365 مليون دينار، أي ما يمثل 6% من الناتج، مقابل 9,641 مليون دينار و5.6% من الناتج منتظرة لكامل سنة 2025. كما تقدر حاجيات التمويل بحوالي 27,064 مليون دينار، سيتم تغطية 25,864 مليون دينار منها في شكل موارد اقتراض موزعة بين القروض الداخلية بنسبة 73% والقروض الخارجية بنسبة 27%.

وفيما يتعلق بالسياسة الجبائية المقترحة لسنة 2026، فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات التي تتنزل ضمن الأهداف الاستراتيجية الرامية إلى تدعيم أسس الدولة الاجتماعية ودفع الاستثمار. ففي المجال الاجتماعي، شملت هذه الإجراءات تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة خمس سنوات لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي الذين يتم انتدابهم من قبل مؤسسات القطاع الخاص، وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان الاقتناءات المحلية المعدة لمراقبة الأدوية والمنجزة من قبل الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، والتمديد في آجال الأحكام الظرفية للمساهمة الاجتماعية التضامنية لسنتين إضافيتين، وإحداث خط تمويل بقيمة 20 مليون دينار لإسناد قروض بشروط ميسرة للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل، وإحداث خط تمويل بقيمة 10 مليون دينار لفائدة صغار الفلاحين لتمويل قروض موسمية بشروط ميسرة، والترفيع في الأجور والمرتبات في القطاعين العام والخاص بعنوان سنوات 2026 و2027 و2028.

أما في المجال الاقتصادي، فقد تركزت الإجراءات على دعم الاستثمار ومساندة المؤسسات الاقتصادية، ولا سيما الشركات الأهلية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، من خلال إحداث خط تمويل بقيمة 10 مليون

دينار بشروط تفاضلية لتمويل حاجيات التصرف والاستغلال، وإحداث خط تمويل بقيمة 23 مليون دينار لدعم التمويل الذاتي للمشاريع والمؤسسات الصغرى، وإحداث خط تمويل بقيمة 15 مليون دينار لإسناد قروض بشروط تفاضلية لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية، والتمديد في فترة الانتفاع بخط تمويل الشركات الأهلية المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 بسنتين إضافيتين، وإعادة العمل بتكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود ثلاث نقاط. كما شملت الإجراءات دفع الاستثمار في الطاقات المتجددة عبر تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على القروض والتمويلات ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة للقروض في ميدان النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، والتخفيض إلى 15% في نسبة المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية.

2. الخيارات الوطنية

أ. التشغيل والنهوض بالشركات الأهلية والإدماج الاجتماعي

التشغيل وخلق فرص العمل

تم خلال سنة 2025 تحقيق جملة من الإنجازات في مجال التشغيل، شملت تحيين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ومراجعة مجلة الشغل، وتطوير برامج المرافقة مثل مشروع "CAP EMPLOI" ومشروع "Youth NEET"، إلى جانب دعم الريادة وبعث المشاريع عبر برنامج "رائدات" وإحداث خطوط تمويل مخصصة. كما تم إطلاق منصة المبادر الذاتي، حيث تم تسجيل 7000 طلب وإسناد 3500 بطاقة، كما انتفع حوالي 50 ألف شاب ببرامج التشغيل النشيط إلى غاية جويلية 2025.

أما بالنسبة لأهداف سنة 2026، فستتركز على المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وإعداد المخططات الجهوية، وتعزيز تشغيلية الشباب عبر تطوير منظومة المرافقة، وحوكمة التوظيف بالخارج واعتماد مشروع قانون التوظيف بالخارج، إلى جانب دعم المبادرة الخاصة ونشر ثقافة ريادة الأعمال، ومتابعة دعم التمويل عبر خطوط تمويل لفئات محددة.

النهوض بالشركات الأهلية

تم خلال سنة 2025 إصدار مرسوم يسهل إجراءات إحداث الشركات الأهلية، وإقرار امتيازات لها تشمل الإعفاء الضريبي لمدة 10 سنوات والأولوية في كراء العقارات الدولية، إلى جانب إحداث لوحة قيادة رقمية "رافقني" للمتابعة، وتخصيص اعتمادات تمويلية إضافية بقيمة 20 مليون دينار. وبلغ عدد الشركات الأهلية 255 شركة في أوت 2025.

هذا وستتم خلال سنة 2026، مواصلة دعم هذه الشركات عبر إعداد برنامج ودليل مرافقة خاص بها، وتنويع مصادر التمويل، وإحداث خط تمويل جديد، والشروع في تركيز منصة إلكترونية لتسويق منتوجاتها، مع استهداف إحداث 250 شركة أهلية جديدة.

التغطية الاجتماعية الشاملة

شهدت سنة 2025 تحقيق إنجازات مهمة في مجال التغطية الاجتماعية، شملت النهوض بذوي الإعاقة عبر تخصيص اعتمادات وتنفيذ برامج الإيداع العائلي والإدماج وتركيز منصات رقمية، ودعم الفئات الفقيرة عبر زيادة عدد المنتفعين بالمنحة المباشرة إلى 385 ألف عائلة والرفع في قيمتها إلى 260 دينار، وإصدار أمر المنحة العائلية للأطفال (6-18 سنة). كما تم إحداث أنظمة جديدة في مجال الضمان الاجتماعي مثل الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات والتأمين على فقدان الشغل ونظام المبادر الذاتي، إلى جانب ترسيم حوالي 47 ألف عامل كانوا بعقود محددة المدة.

أما في سنة 2026، فستتركز الجهود على استكمال تطوير التشريع لصالح ذوي الإعاقة ومراجعة شاملة لمنظومة الدعم للعائلات الفقيرة، ومراجعة أنظمة الجرايات والتمويل في الضمان الاجتماعي وتوسيع التغطية للتونسيين بالخارج وتدعيم التحول الرقمي للخدمات، وتعزيز القدرة الشرائية عبر الترفيع في الأجور وتفعيل صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل، وإنجاز مسح وطني للهجرة ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للهجرة، والسعي لرفع مساهمة التونسيين بالخارج في الاستثمار إلى 10% على المدى البعيد.

النهوض بالمرأة والأسرة وكبار السن

شملت إنجازات سنة 2025 في هذا المجال إعداد استراتيجيات للنهوض بريادة الأعمال النسائية والإدماج في الوسط الريفي، وتنفيذ برنامج "رائدات" الذي مول 5610 مشروعًا نسائيًا وأحدث 9202 موطن شغل، إلى جانب تنفيذ خطط عمل لمناهضة العنف والرفع في عدد مراكز الإيواء إلى 17 مركزًا، وإحداث مراكز للإرشاد الأسري وتنفيذ برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر، وإعداد استراتيجية وطنية ومشروع قانون لحقوق كبار السن، ودعم برنامج الإيداع العائلي (456 منتفع)، وتعزيز الخدمات المتنقلة.

وستتواصل خلال سنة 2026، الجهود عبر المصادقة على الاستراتيجيات والانطلاق في تنفيذها، ومواصلة برنامج "رائدات"، وتطوير الإدماج الاقتصادي للنساء في الريف، وتقييم الاستراتيجية الحالية لمناهضة العنف وتطوير آليات الوقاية والتعهد، والمصادقة على الخطة الوطنية للتماسك الأسري ومواصلة برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، والمصادقة على القانون الأساسي لحقوق كبار السن ومواصلة برامج الإيداع العائلي والرعاية المؤسساتية وتطوير الخدمات.

ب. تنمية رأس المال البشري

تتمثل التوجهات الوطنية في تعزيز رأس المال البشري عبر تطوير المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية، والبحث العلمي، والخدمات الصحية، ورعاية الطفولة، والشباب، والرياضة، والمنظومة الثقافية. ويهدف ذلك إلى تحقيق متطلبات العيش الكريم والارتقاء بالقدرات البشرية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي وحاجات سوق الشغل.

- **المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية** :تم خلال 2025 تحقيق إنجازات هامة شملت خفض نسب الانقطاع المدرسي إلى 0.8% في الابتدائي و7.5% في الإعدادي و7.9% في الثانوي، وتعزيز الاندماج المدرسي عبر تطويع الكتب المدرسية للمكفوفين، والارتقاء بالجودة عبر تعميم السنة التحضيرية بنسبة 94.8%، ومواصلة الرقمنة بربط المؤسسات بشبكات عالية التدفق. كما تم تطوير البنية التحتية بإحداث 37 مؤسسة تربوية جديدة وتوسيع المبيتات الجامعية إلى 174 مبيتاً. أما في 2026، فستتركز الجهود على مواصلة تحسين الجودة، وتعزيز الرقمنة، وتطوير البنية التحتية والخدمات.
- **البحث العلمي** :تم خلال سنة 2025 تعزيز نجاعة المنظومة عبر إعداد استراتيجية وطنية للبحث والتجديد، ودعم الانفتاح الدولي بالمشاركة في برامج مثل "أفق أوروبا". وفي 2026، سيتم التركيز على ترسيخ التميز العلمي وتوجيه البحث نحو أولويات التنمية.
- **الخدمات الصحية** :شملت إنجازات سنة 2025 تعزيز الوقاية عبر منهج "الصحة الواحدة"، وتطوير البنية التحتية باستكمال مستشفيات جهوية، وترشيد التصرف في الأدوية. وفي 2026، ستتكثف الجهود لتعزيز البنية التحتية وتقليص التفاوت الجهوي، ودفع التحول الرقمي، وتطوير المنظومة الدوائية.
- **رعاية الطفولة** :تم في سنة 2025 الرفع من نسبة التغطية بخدمات الطفولة المبكرة إلى 43.08%، وتعزيز الحماية من العنف. وفي 2026، سيتم العمل على بلوغ نسبة التغطية 45%، وتعزيز وقاية الأطفال من جميع أشكال التهديد.
- **الشباب** :تم في سنة 2025 تنفيذ برامج لدعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب، وتطوير البنية الأساسية الشبابية. وفي سنة 2026، سيتم تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام، وتطوير منظومة التنشيط، ووقايتهم من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.
- **الرياضة** :تم في سنة 2025 دعم الرياضة المدنية ورياضة النخبة، وتطوير البنية الأساسية. وفي سنة 2026، سيتم توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، ودعم النخبة، وتطوير الإطار التشريعي والبنية التحتية.
- **المنظومة الثقافية** :تم في سنة 2025 تعزيز حماية التراث، وتحفيز الاستثمار في الصناعات الثقافية، ودعم الإشعاع الثقافي. وفي سنة 2026، سيتم التركيز على الصون المستدام للتراث، والتثمين الاقتصادي، وتعزيز المشاركة المجتمعية والإشعاع الثقافي.

تهدف هذه البرامج مجتمعة إلى بناء مجتمع معرفي متطور، مع التركيز على العدالة والإنصاف وتنمية القدرات البشرية لمواكبة التحديات المستقبلية.

ج. دعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في تونس

يُعتبر الاستثمار الخاص عمادًا أساسيًا لبناء اقتصاد وطني قوي، حيث يُسهم في خلق الثروة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار، والارتقاء بقدرة المنتجات الوطنية التنافسية. تحقق الاستثمار الوطني بوادر تعافي تدريجي انسجاما مع الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال ودعم ثقة المستثمرين، مع استمرار تحديات مثل تبسيط الإجراءات، ورقمنة الإدارة، وتعزيز البنية التحتية، وتوسيع النفاذ إلى التمويل بشروط ملائمة، وتحسين خدمات الإحاطة بالمستثمرين.

وتمثل سنة 2026 محطة فارقة لاعتماد استراتيجية استثمارية شاملة تهدف إلى رفع مستوى الاستثمار الكلي وتحسين نوعيته، من خلال استعادة ديناميكية الاستثمار الخاص وزيادة مساهمته، بما في ذلك تحسين مناخ الأعمال، تكثيف جهود التسويق للاستثمار في مجالات ذات قيمة مضافة عالية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبرى، مع معالجة الصعوبات القائمة.

تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية:

شهدت سنة 2025 تقييمًا شاملًا للمنظومة التشريعية الوطنية للاستثمار بهدف تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الوجهة التونسية. وتم التركيز خلال هذا التقييم على تبسيط الإجراءات الإدارية وإلغاء عدد من التراخيص الاقتصادية غير الضرورية، إضافة إلى إرساء آليات تنسيق أوضح وأكثر فاعلية بين مختلف الهياكل المعنية بخدمة المستثمرين. وقد بيّن التقييم أنّ منظومة الحوافز الحالية لا تزال محدودة الفاعلية، مما يستوجب مراجعتها وتطويرها لتتوافق مع أولويات التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، تم التفاوض على اتفاقيات استثمار ثنائية مهمة مع كلٍّ من اليابان والمملكة العربية السعودية، بهدف دعم التعاون في مجالات التكنولوجيا والصناعة وتعزيز تدفق الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية.

كما أبرزت المراجعة جملة من التحديات، من أهمها ضرورة تقليص عدد التراخيص وتكييفها مع متطلبات المرحلة التنموية، وتحسين الإطار القانوني المنظّم للاستثمار، فضلًا عن تعزيز آليات تسويق الوجهة التونسية في الأسواق الدولية. وتم التأكيد كذلك على أهمية توضيح إجراءات تسوية النزاعات بما يحدّ من مخاطر اللجوء إلى التحكيم الدولي، إلى جانب توسيع الانخراط في الاتفاقيات الاقتصادية الدولية بما يسهم في رفع جاذبية الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

تحسين مناخ الأعمال:

استمرت تونس في تنفيذ إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2025، حيث شملت 185 إجراءً تغطي دورة حياة المؤسسة لتحقيق مرونة وجاذبية أعلى. تم إنجاز نحو 43% من الإجراءات مع تنفيذ 80 منها، مع تركيز على تبسيط المسارات الإدارية، وتحسين جودة الخدمات العامة، والبنية التحتية اللوجستية.

ويعتبر مشروع تعديل الأمر الحكومي المتعلق بالتراخيص من أبرز الإنجازات، حيث شملت القائمة الجديدة 29 ترخيصًا تم تبسيط شروطها لتسهيل النفاذ إلى السوق، مع تطوير منصة رقمية موحدة للباعثين تجمع جميع التراخيص وشروط الممارسة لتعزيز الشفافية.

النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

تم إعداد استراتيجية وطنية لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، شملت تنظيم ورشات عمل بمشاركة القطاعين العام والخاص، واقتراح حلولًا لدعم التمويل، الإحاطة والمرافقة، النفاذ إلى الأسواق، التدويل، والابتكار الرقمي. كما أُطلقت مبادرات لتسهيل النفاذ إلى الصفقات العمومية عبر تعديل التشريعات، وتقديم أدلة ومعايير تشجيعية.

تستهدف الاستراتيجية كذلك دعم تدويل المؤسسات عبر تسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتوفير منصات رقمية مركزية للدعم والمرافقة، إلى جانب تعزيز الابتكار والتحول البيئي، من خلال خلق علامات وتجهيزات تحفيزية تشجع على التجديد والتمويل المبتكر.

دعم المشاريع الكبرى والترويج للاستثمار الخارجي:

توجّهت الجهود نحو تسريع إنجاز المشاريع الكبرى والاستثمار فيها بوصفها محركات للنمو الاقتصادي وخلق الثروة من خلال العمل على إنجاز المشاريع الرياضية العالمية والمرافئ المالية وربطها بالخدمات الأساسية والبنية التحتية.

وتهدف استراتيجية الترويج للاستثمار الخارجي الجديدة لسنة 2026 إلى مضاعفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمليارات الدنانير مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة مثل السيارات والاقتصاد الرقمي، مع تعزيز الاتصال المباشر قنوات رقمية فعالة، وتنظيم زيارات ميدانية وتقديم خدمات إدارية متكاملة.

تعزيز فاعلية الإدارة وهيكلة المؤسسات العمومية:

تسعى السياسة المعتمدة إلى تطوير الإدارة العامة من خلال تبسيط الإجراءات، تخفيف العبء الإداري على المواطنين، رقمنة الخدمات، وتعزيز جودة الأداء الإداري باستخدام آليات مثل "المواطن الرقيب". شهدت 2025 تبسيطًا واسعًا للإجراءات وتحسينًا في الخدمات الإدارية الرقمية مع نشر منصات رقمية موحدة.

في مجال الوظيفة العمومية، تم تطوير برامج إحالة التقاعد المبكر، تسوية وضعيات العمال، تنظيم التنقل الوظيفي عبر منصة إلكترونية، مراجعة القوانين الأساسية للموظفين، واستحداث نظم تقييم الأداء الفردي. تركز 2026 على إتمام هذه الإصلاحات وتوسيع نطاقها مع تعزيز تكوين الموارد البشرية والرقمنة.

تهدف هيكلة المؤسسات العمومية إلى مراجعة منظومة الحوكمة المالية والإدارية بما يضمن استدامة أدائها ونجاعتها. ويشمل ذلك تعزيز آليات الرقابة الداخلية وتفعيلها بصفة دورية، وتمكين مجالس الإدارة من ممارسة صلاحياتها واتخاذ القرارات بكفاءة وشفافية، إلى جانب تكثيف الجهود في مجال مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في التصرف والتسيير.

تطوير القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية:

نظرًا للتغيرات العالمية، تتبنى تونس استراتيجيات تحديث النسيج الاقتصادي بتركيز على التجديد التكنولوجي، دعم القطاعات ذات المضمون المعرفي والقيمة المضافة، والالتزام بالاستدامة والطاقة النظيفة. يهدف دعم القطاعات الصناعية مثل النسيج، الصناعات الغذائية، وصناعة السيارات إلى تحسين التنافسية، تخفيف صعوبات التمويل، تعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين فرص التصدير.

يعمل القطاع الصناعي على دعم البنية التحتية اللوجستية وتطوير منظومات النقل بما يسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتسهيل حركة البضائع والخدمات. كما يتم التركيز على تحسين البرامج السكنية بهدف توفير مساكن اجتماعية بأسعار ميسّرة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات ذات الدخل المحدود ودعم المبادرات الرامية إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية من خلال تخطيط عمراني متوازن وخدمات أساسية مستدامة.

د. دفع التنمية الجهوية

تُعدّ التنمية المجالية على مختلف المستويات (المحلية، الجهوية، الإقليمية) ركيزة رئيسية لتحقيق شمولية التنمية وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الراهنة. حرصت الدولة على تعزيز هذا البعد من خلال استكمال الإطار المؤسساتي بإصدار الأمر عدد 177 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم ودور هذه المجالس في اقتراح البرامج والمشاريع لدفع التنمية وخلق ديناميكية اقتصادية بجهات البلاد.

شهد المخطط التنموي 2026-2030 أول إعداد من نوعه بتنفيذ مبادئ الدستور، مع اعتماد منهجية تصاعدية انطلاقاً من المحلي ثم الجهوي والإقليمي وصولاً إلى الوطني، مع إتاحة إعداد مخططات إقليمية وفق التقسيم الترابي الجديد. يركز العمل على تحسين فاعلية تدخلات الدولة في الإحاطة بالفئات ودعم الاستثمار الخاص وتطوير الخدمات وتعزيز حركية التنمية خاصة في المناطق ذات الأولوية.

وقد خلُصت النتائج الأولية إلى تحديات رئيسية منها:

- تحسين ظروف العيش في مجالات الطرقات، الماء الصالح للشرب، الإنارة، التطهير، والسكن الاجتماعي.
- دعم الخدمات الاجتماعية للفئات الهشة ومحدودي الدخل.
- تطوير منظومات الصحة، التعليم، النقل، وخلق فرص الشغل وجذب المستثمرين.

البرامج الخصوصية لدفع التنمية

تضطلع البرامج الخصوصية بدور محوري في بعث حركية محلية، دعم التشغيل، وتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية بالجهات. خلال 2025، صدرت عدة نصوص قانونية من بينها المرسوم عدد 68 لسنة 2022 وقرارات تتعلق بتسريع إنجاز المشاريع وتعزيز الدور الجهوي.

كما شهدت سنة 2025 تعزيز الدعم المالي للجماعات المحلية بمبالغ مالية ملموسة، حيث تم تخصيص:

- 525.4مليون دينار دعم مالي سنوي لـ350 بلدية.
- 19.7مليون دينار مساعدات استثنائية.
- 71.7و66.4 مليون دينار منح توازن ودعم للمجالس الجهوية.

كما تم تخصيص استثمارات بنحو 320 مليون دينار لبرامج ومشاريع بلدية تهدف لتحسين الظروف المعيشية والبنية التحتية، شملت توسيع برامج تعميم النظام البلدي وتمويل البلديات عبر التعاون الدولي.

تنمية القدرات البشرية

ارتكز العمل على توفير التكوين والدعم الفني للبلديات وأعضاء المجالس المحلية والجهوية بهدف تطوير القدرات الفنية والإدارية، ومنها برامج تدريبية وتكوين ميداني استفاد منه آلاف الإطارات والعمال.

تطوير منظومة النظافة والتصرف في النفايات

تم في هذا الخصوص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والشبيهة، مع إحداث مراكز فرز وتسميد ونظام معلوماتي متكامل لتعزيز التخطيط والتصرف البيئي ضمن بلديات متعددة.

أهم برامج ومشاريع سنة 2026

ستواصل تونس دعم قدرات البلديات وتحسين جودة الخدمات والمرافق ودفع الاستثمار، مع تخصيص اعتمادات تقدر بمئات الملايين لتحسين جودة الحياة والحد من التفاوت الجهوي وتعزيز الانتقال الطاقي.

برنامج التنمية المندمجة والبرامج القطاعية

يعتبر من أبرز مكونات التنمية الجهوية، بتنفيذ مشاريع متكاملة تخدم حوالي 2.9 مليون نسمة موزعة على 90 معتمدية، تشمل البنية التحتية، التجهيزات الجماعية، وتمويل المشاريع الفردية المنتجة، مع مواصلة التنفيذ في سنة 2026 بقروض اعتمادية ضخمة.

برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

يغطي 160 حيًّا بكلفة 828.5 مليون دينار، بدعم من الدولة والقروض الدولية، مع إنجازات ملموسة في البنية الأساسية وتحسين السكن والتجهيزات الجماعية.

تهيئة ترابية دامجة

تهدف إلى تحقيق التكامل بين الجهات بتهيئة مستدامة للمجال الترابي وفق استراتيجيات تراعي التوازنات البيئية والديمغرافية. شهدت سنة 2025 استكمال دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية لعدة مناطق، مع إعداد دراسات رصد ترابي رقمية شاملة.

أبرز التوجهات لسنة 2026

- إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية.
- إعداد مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.
- توسيع تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وتحسين حوكمته.
- زيادة ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية في عنصر تحسين ظروف العيش إلى 300 مليون دينار.
- تنفيذ مشاريع محلية وجهوية وإقليمية جديدة من مقترحات المجالس ضمن مخطط 2026-2030.

هـ. تكريس شمولية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الاقتصاد الأخضر والتحديات المناخية

تمثل التحديات المناخية تهديداً للاقتصاد الوطني، ووعياً بذلك، التزمت تونس دولياً بتحديث مساهمتها المحددة وطنياً للمرة الثالثة لمواءمتها مع المخطط التنموي 2026-2030. ورفعت تونس سقف طموحاتها بخفض الانبعاثات بنسبة 45% بحلول عام 2030، حيث يتركز العبء الأكبر على قطاع الطاقة عبر سياسة طموحة للانتقال الطاقي تهدف إلى جعل 30% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة.

وتركز السياسات على تعزيز الصمود في القطاعات الأكثر عرضة للخطر مثل الفلاحة والمياه والسواحل والصحة، مع إدماج مفاهيم جديدة كالمساواة بين الجنسين. كما تعمل تونس على إدماج البعد المناخي استباقياً في جميع مستويات التخطيط، مع التركيز على اعتبار استثمارات التخفيف محفزاً للنمو، وتعزيز الحوكمة المناخية، وتسريع تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً عبر خطط عمل وتمويل محددة.

قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يعتبر القطاع الفلاحي قاطرة للتنمية، ويواجه تحديات هيكلية كشح المياه وتذبذب الإنتاج وارتفاع كلفة المدخلات. لتعزيز الأمن الغذائي، تم تحقيق إنتاج قياسي من الحبوب بلغ 19.83 مليون قنطار لموسم 2025/2024، كما بلغ إنتاج الزيتون 1.7 مليون طن. وتعمل الدولة على دعم الفلاحين عبر تثبيت أسعار الأسمدة، وبرنامج لإعادة تكوين قطيع الأبقار، ودعم تجميع الحليب. بالإضافة إلى ذلك، تم تركيز الديوان الوطني للأعلاف لتكوين مخزونات استراتيجية وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

أما بخصوص الأمن المائي، فبحكم أن البلاد تشهد إشكالاً هيكلياً في الشح المائي. لذلك، خصصت الاستثمارات في مجال المياه ما نسبته 63% من إجمالي الاستثمارات العمومية في القطاع الفلاحي. وتم التوجه نحو الموارد غير التقليدية، حيث دخلت محطتا تحلية مياه البحر بقابس (50 ألف م^3/يوم) وصفاقس (100 ألف م^3/يوم) حيز الاستغلال، مع مخططات للتوسعة. كما تهدف السياسات إلى تقليص الفاقد في شبكات التوزيع إلى 77.9% بحلول 2026، ومواصلة إنجاز السدود الكبرى ومشاريع تحويل المياه من الشمال إلى الوسط.

الصيد البحري :تتمثل الجهود في مكافحة الصيد العشوائي عبر مراجعة القوانين والعقوبات، ودعم منظومة المراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية، وتطوير تربية الأحياء المائية وتأهيل البنية التحتية لموانئ الصيد.

الانتقال الطاقي

شهدت سنة 2025 تطور مشاريع الطاقة المتجددة، حيث تم إسناد مشاريع بقدرة جملية تناهز 800 ميغاواط، ودخلت عدة محطات طاقة شمسية حيز الإنتاج. كما تم إبرام اتفاقيات لمشاريع كبرى مثل مشروع الخبنة بسيدي بوزيد (200 ميغاواط). أما على المستوى الاجتماعي، تم تجهيز 20 ألف مسكن ضمن برنامج "بروسول الاك"، كما تم الشروع في برامج لاستبدال الملايين من الفوانيس غير المقتصدة للطاقة. في مجال النقل، يجري العمل على النهوض باستعمال السيارات الكهربائية في القطاع العام بهدف اقتناء 1100 سيارة خلال 4 سنوات. بالنسبة لسنة 2026، ينتظر الانطلاق في مشاريع طاقة شمسية ورياحية جديدة ضخمة، ودراسة إدماج تقنيات تخزين الطاقة بالبطاريات لاستيعاب نسب أعلى من الطاقات المتجددة.

حماية البيئة والانتقال الإيكولوجي

بخصوص التطهير والنفايات، تم في سنة 2025 الإعلان عن استراتيجية وطنية للحد من النفايات تهدف إلى تثمين 60% منها بحلول 2035، كما انطلقت مشاريع لتوسعة وتهذيب محطات التطهير وتحسين نوعية المياه المعالجة لإعادة استخدامها. ومن أبرز التحديات في هذا القطاع هي المقبولية الاجتماعية للمشاريع، وطول الإجراءات، وارتفاع الكلفة، مما يعطل تنفيذ العديد من المشاريع المبرمجة. وبالنسبة لحماية الشريط الساحلي، تتواصل الجهود لحماية الشواطئ من الانجراف البحري عبر برامج متعددة، منها مواصلة أشغال الحماية على امتداد الساحل من قمرت إلى قرطاج. أما بخصوص حماية المدن من الفيضانات، فقد خصصت لهذا القطاع ميزانية مهمة بلغت 180 مليون دينار سنة 2025، وتم إنجاز 37 مشروعاً لحماية المدن من الفيضانات. إلا أن هذه المشاريع تواجه إشكاليات مثل وجود الشبكات العمومية في مسار المشاريع وإلقاء النفايات في مجاري المياه. بالنسبة لسنة 2026، تمت برمجة استثمارات بقيمة 213.5 مليون دينار، ستوجه لإنجاز مشاريع جديدة في المناطق الأكثر عرضة للخطر والصيانة الدورية للمنشآت القائمة.

3. دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يرتكز العمل التنموي على تكامل السياسات العمومية وتعاون مختلف المتدخلين لتحقيق الأمن والاستقرار والعدالة ودعم إشعاع تونس الدولي عبر تعبئة الموارد المالية وتعزيز التعاون الدولي.

تحديث المنظومة الأمنية

تواصل المنظومة الأمنية تطوير أدائها لحماية المواطنين والممتلكات، والتوقي من الجريمة والإرهاب، وتعصير التجهيزات عبر اعتماد التقنيات الحديثة كالدرون والرقمنة الإدارية من خلال منصة إلكترونية موحدة لتقديم الخدمات (بطاقات التعريف، الجوازات، الشهادات...). كما تعمل على تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية وتكريس المساواة بين الجنسين والعناية الاجتماعية بالأعوان.

في مجال مكافحة الإرهاب ومظاهر التطرف، حلّت تونس بالمرتبة 43 عالميًا بمؤشر تهديد منخفض (2.184)، وتواصل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية 2023–2027 المرفقة بمخطط تنفيذي يركز على المتابعة والتقييم، والاتصال والتوعية، وتنفيذ برامج تكوين بالتعاون مع الأمم المتحدة واليونسكو، إضافة إلى دعم المشاريع الجمعياتية في مجال الوقاية من التطرف وتعزيز التماسك الاجتماعي.

مساهمة الدفاع الوطني في المجهود التنموي

يساهم الجيش الوطني في حماية الحدود ومكافحة الإرهاب والتهريب والهجرة غير النظامية، وتأمين المنشآت الحساسة، والقيام بعمليات إنقاذ وإخلاء صحي. كما أنجز سنة 2025 مشاريع تنموية كإنشاء مركز التكوين في الغوص بجرجيس والمستشفى العسكري الجامعي بصفاقس ومواصلة مشروع تنمية منطقة المحدث

وربطها بالكهرباء. وتم توسيع صلاحيات ديوان رجيم معتوق ليصبح "ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء" ويشمل كامل الفضاء الصحراوي لتنفيذ مشاريع زراعية وصناعية وسياحية. سنة 2026 ستُستكمل مشاريع المحدث وتوسيع تدخل الديوان جغرافيًا ووظيفيًا مع إنجاز مشاريع تنموية كتنمية برج بورقيبة وتربية الإبل واستعمال الطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية.

دور المنظومة العدلية في تحقيق التنمية

يهدف قطاع العدل إلى إرساء قضاء عصري مستقل يضمن الحقوق ويعزز الاقتصاد الوطني. شملت إنجازات 2025 ملاءمة التشريع مع المعايير الدولية، وتفعيل العقوبات البديلة، وتقريب القضاء من المتقاضين. كما تم العمل على دعم مناخ الأعمال بإحداث أقطاب قضائية تجارية وتسوية الوضعيات العقارية، وتحسين الموارد المالية عبر تطوير تنفيذ الأحكام.

ترتكز التوجهات المستقبلية على الانتقال الرقمي ورقمنة إجراءات التقاضي، وتعزيز الحوكمة والشفافية، ومكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية، وتكريس العدالة الاجتماعية عبر إزالة العوائق أمام النفاذ إلى العدالة وتطوير الخارطة القضائية والمساعدة العدلية.

تعزيز الإشعاع الخارجي والتعاون الدولي

تركز السياسة الخارجية على دعم العلاقات الدبلوماسية وجلب الاستثمارات وتعزيز دور الجالية التونسية في التنمية. سنة 2025 شهدت تنفيذ زيارات رفيعة المستوى ومواصلة المفاوضات الثنائية وتطوير الخدمات القنصلية الرقمية بإطلاق خدمات إلكترونية جديدة. أما سنة 2026 فسيتم تعزيز التمثيل الدبلوماسي في آسيا وإفريقيا، وتعميم مشروع القنصلية الرقمية E-Consulat الذي يشمل 37 خدمة رقمية، وتطوير بوابة الخدمات الإدارية بالخارج ومنظومة الجنسية الرقمية، إلى جانب تنفيذ برنامج استثماري لتأهيل المقرات الدبلوماسية بكلفة 13 مليون دينار.

وفي مجال التعاون الدولي وتعبئة الموارد المالية، تسعى تونس لتنويع الشراكات مع دول آسيا وإفريقيا والخليج، وتعزيز التمويلات الميسّرة والسندات الخضراء والاجتماعية، مع متابعة تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً وتحيين الإطار الوطني للتمويل.

سنة 2025 تم إبرام 16 اتفاقية قروض وهبات، وستُواصل الجهود سنة 2026 لتعبئة موارد مالية إضافية وتنويع مصادر التمويل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. أعمال اللجنتين:

عقدت اللجنتين جلسة يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025، استمعت خلالها إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026.

وقدّم السيد الوزير عرضًا شاملًا حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026، مبيّنًا أنّ هذه السنة تكتسي أهمية خاصة باعتبارها السنة الأولى لتنفيذ مخطط التنمية 2026-2030، الذي يهدف إلى تجسيد المبادئ الدستورية الرامية إلى تعزيز السيادة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية ودفع التنمية الشاملة والمتوازنة بين الجهات. وأوضح أنّ مشروع الميزان الاقتصادي يجسّد رؤية الدولة في بناء اقتصاد وطني قوي قائم على تعبئة مختلف الطاقات، وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو والاستحقاقات الاجتماعية، بما ينسجم مع توجهات رئيس الجمهورية الداعية إلى تثبيت الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين مستوى العيش للفئات الضعيفة.

وفي استعراضه للوضع الاقتصادي، بيّن الوزير أنّ الاقتصاد العالمي يعيش في ظرف يتّسم بارتفاع منسوب عدم اليقين وتراكم الصدمات الجيوسياسية والتجارية، مع تباين أداء الاقتصاديات الكبرى وتراجع أسعار المواد الأساسية والمحروقات نتيجة ضعف الطلب العالمي وقرارات منظمة "أوبك+". وأضاف أنّ التضخم ما زال مرتفعًا نسبيًا في أغلب البلدان رغم السياسة النقدية المشددة، مما يجعل البيئة الدولية غير مستقرة.

أما على المستوى الوطني، فقد أشار الوزير إلى تسجيل تحسن في المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2025، حيث ارتفعت نسبة النمو إلى 3.2% خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية مقابل 1.4% خلال نفس الفترة من سنة 2024، كما تراجع معدل البطالة إلى 15.3 % خلال الثلاثي الثاني من 2025 بعد أن كان في حدود 15.7 % في الفترة نفسها من السنة الماضية. إضافة إلى التحكم النسبي في نسب التضخم التي بلغت حوالي 5% خلال شهر سبتمبر 2025 مقابل 6.7% في سبتمبر 2024، مشيرًا إلى أنّ المدخرات من العملة الأجنبية بلغت 106 أيام توريد بتاريخ 29 أكتوبر 2025 .كما تم تسجيل تسارع في نسق إنجاز المشاريع العمومية وتحسن في تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأوضح الوزير أنّ القطاعات الإنتاجية شهدت نتائج إيجابية لافتة، خاصة في المجال الفلاحي مع تحسن صابة الحبوب وزيت الزيتون، وفي المجال السياحي الذي عرف موسمًا واعدًا حيث تطور عدد السياح غير المقيمين بنسبة 8.5 % إلى موفى شهر جويلية 2025، وارتفعت الليالي المقضاة بنسبة 6.1 % خلال السبعة أشهر الأولى من السنة. كما تحسّن أداء القطاعات التصديرية ولا سيما الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج وزيت الزيتون، في حين بلغت تحويلات التونسيين بالخارج والعائدات السياحية ما يعادل 75% من قيمة العجز التجاري، وهو ما ساهم في دعم التوازنات الخارجية. وأكد الوزير أنّ المسار التنازلي للتضخم

تواصل بفضل السياسة النقدية المتبعة، مما مكّن من التخفيض في نسبة الفائدة المديرية بـ50 نقطة أساس بتاريخ 26 مارس 2025.

ورغم هذا التطور الإيجابي، أكد الوزير أنّ عدّة مؤشرات تستوجب المتابعة الدورية من بينها تراجع إنتاج المحروقات نتيجة غياب اكتشافات جديدة، وبطء نسق الاستثمار رغم تسجيل تحسن في الاستثمارات المصرّح بها بنسبة 12.1% إلى موفى جويلية 2025، إضافة إلى اتساع العجز الطاقي وضعف نسق إحداث مواطن الشغل واستمرار التفاوت التنموي بين الجهات .كما نبّه إلى تأثير التوترات الجيوسياسية الدولية وتباطؤ الطلب الخارجي على الاقتصاد الوطني.

وأوضح أنّ مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026 يهدف إلى تحقيق نسبة نمو تناهز 3.3% بالأسعار القارة، مقابل 2.6% مقدّرة لسنة 2025 .ويقوم هذا المنوال على فرضية استمرار التعافي الاقتصادي الذي بدأ يتكرّس تدريجيًا خلال السنة الجارية، بما يسمح بتقوية قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات الخارجية، وتثبيت مسار الاستقرار الكلي، ودفع نسق النمو في مختلف القطاعات المنتجة. وأبرز الوزير أنّ سنة 2026 تمثل منعرجًا مهمًا باعتبارها السنة الأولى لتنفيذ مخطط التنمية 2026-2030، وهي تنطلق في سياق وطني يتميز بتحسن المؤشرات الكبرى، وفي مناخ عالمي لا يخلو من المخاطر والتقلبات، سواء على المستوى الاقتصادي أو الجيوسياسي.

وبيّن أنّ الفرضيات المعتمدة في إعداد الميزان الاقتصادي تستند إلى تحسن نسبي في الأداء الاقتصادي العالمي، ولا سيما في البلدان الشريكة لتونس، مع توقع ارتفاع نسبة النمو في منطقة الأورو إلى حوالي 1.2% سنة 2026، وفي فرنسا إلى 0.7% وألمانيا إلى 0.2%، إلى جانب استقرار أسعار الطاقة والمواد الأساسية في مستويات أقل من معدلات السنوات الماضية. فحسب تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من المنتظر أن يبلغ سعر النفط البرنت حوالي 63.3 دولارًا للبرميل، وأن تتراجع أسعار القمح اللين إلى 227 دولارًا للطن، وسعر الفسفاط الخام إلى 160 دولارًا للطن، وهي عناصر من شأنها أن تخفف الضغط على كلفة الإنتاج والطاقة وعلى الميزان التجاري.

وفيما يتعلق بالفرضيات القطاعية، أوضح الوزير أنّ النمو المتوقع لسنة 2026 يستند إلى تحسن الإنتاج الفلاحي بفضل وفرة الأمطار وتعبئة الموارد المائية، حيث يُتوقع بلوغ صابة الحبوب 18 مليون قنطار، وصابة زيت الزيتون في حدود 1.7 مليون طن مقابل 1.1 مليون طن في السنة السابقة .كما يُنتظر ارتفاع إنتاج الفسفاط إلى 5.5 ملايين طن مقابل 4.5 ملايين طن في سنة 2025، إلى جانب استقرار إنتاج المحروقات عند مستوى 3 ملايين طن مكافئ نفط .وفي القطاع السياحي، من المنتظر أن يرتفع عدد الوافدين إلى حوالي 11.5 مليون سائح بفضل تحسن مؤشرات النقل الجوي والبري واستعادة الأسواق الأوروبية التقليدية.

وأضاف الوزير أنّ منوال النمو لسنة 2026 يقوم كذلك على استعادة نسق الاستثمار العام والخاص ليبلغ إجمالًا حوالي 29.978 مليار دينار بالأسعار الجارية، أي بنسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 15.5% سنة 2025 .ومن المنتظر أن تشهد الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنًا لتبلغ حوالي 4 مليارات دينار، مدفوعة بتحسن مناخ الأعمال والإصلاحات الجاري تنفيذها. كما يُرتقب تطور الصادرات بنسبة 4.6 % مقابل 4.5% للواردات، مع بروز قطاعات ديناميكية مثل الصناعات الميكانيكية والكهربائية وزيت الزيتون والمنتجات الفلاحية. ومن المنتظر كذلك أن يتواصل التحكم في نسب التضخم في حدود 5.3% سنة 2026 بفضل تحسن الإنتاج الفلاحي وتراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية.

وأكّد أنّ منوال النمو المقترح لسنة 2026 لا يقتصر على تحقيق نسب نمو كمية فحسب، بل يهدف إلى إرساء مقاربة نوعية وشاملة ترتكز على تحسين إنتاجية القطاعات، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتقليص الفوارق الجهوية، في إطار تنمية متوازنة ومستدامة. وشدّد على أنّ هذا المنوال الجديد يسعى إلى تحقيق المعادلة بين تحفيز النشاط الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية، عبر تسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية، وتعبئة الاستثمارات الخاصة، والانطلاق الفعلي في الإصلاحات الكبرى المبرمجة في مجالات الاستثمار والطاقة والتعليم والإدارة، بما يهيئ الأرضية لتحقيق نمو أكثر استدامة خلال الفترة 2026-2030.

وفيما يتعلق بالخيارات الوطنية الكبرى، بيّن الوزير أنّ الحكومة ستركّز على خمسة محاور رئيسية مترابطة:

- أولًا، التشغيل والإدماج الاجتماعي عبر المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والمخططات الجهوية، وتطوير منظومة مرافقة الشباب الباحثين عن العمل، والتمديد في الانتفاع بخط تمويل الشركات الأهلية إلى غاية 31 ديسمبر 2027 مع تخصيص اعتمادات إضافية بقيمة 35 مليون دينار .كما تشمل الإجراءات مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال النسائية "رائدات 2"، ودعم برامج السكن الاجتماعي بمواصلة إنجاز 2926 مسكنًا فرديًا و 216 مسكنًا جماعيًا.
- ثانيًا، تنمية رأس المال البشري من خلال استكمال إرساء المجلس الأعلى للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وإدماج التقنيات الرقمية في التعليم، وتدعيم البنية التحتية الصحية بمشاريع كبرى في القيروان وسوسة وتطاوين، إلى جانب تنفيذ البرامج الوطنية الخاصة بالشباب والثقافة وحماية التراث.
- ثالثًا، دعم الاستثمار وتحسين تنافسية القطاعات الاقتصادية عبر مراجعة الإطار التشريعي للاستثمار، ورقمنة الخدمات من خلال المنصة الوطنية للمستثمر، وتحفيز الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية في مجالات الطاقات المتجددة والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصيدلانية، وتعزيز

الشراكة مع إفريقيا والانخراط في سلاسل الإنتاج الإقليمية. كما يجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي وبرنامج إعادة تأهيل الكفاءات الرقمية.

- رابعًا، دفع التنمية الجهوية من خلال مراجعة الإطار القانوني للبرامج الجهوية للتنمية وتعزيز التخطيط التصاعدي، وإدراج مجموعة من المشاريع الجاهزة للتنفيذ ضمن ميزانية الدولة لسنة 2026 بمراعاة البعد الجغرافي والتوازن بين الأقاليم. وقد تم تسجيل 583 مشروعًا مبرمجًا بكلفة تقديرية ب 940 م د في قطاعات الفلاحة والتجهيز والبيئة والشباب والرياضة والتربية.

- أما المحور الخامس فيتمثل في تكريس التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك عبر تحسين إدارة الموارد المائية وإصدار مجلة المياه الجديدة، ومواصلة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة بطاقة تفوق 500ميغاواط، وتفعيل مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح في عدة ولايات، وتطوير منظومة التصرف في النفايات وحماية الشريط الساحلي.

وفي ختام مداخلته، أكّد الوزير أنّ مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026 يمثل محطة أساسية في مسار التعافي الاقتصادي وترجمة عملية لمخطط التنمية 2026-2030، مشيرًا إلى أنّ تحقيق الأهداف المرسومة يتطلب تضافر الجهود بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لتسريع الإصلاحات وتحسين مناخ الاستثمار، بما يعزز مناعة الاقتصاد الوطني ويرسخ العدالة الاجتماعية ويُحسّن معيشة المواطنين.

وخلال النقاش، عبّر أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية عن جملة من الملاحظات والمقترحات الهامة التي عكست اهتمامهم بمناخ الاستثمار وديناميكية النمو الاقتصادي ومسار الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية . وقد تناول النواب بالتحليل عدّة إشكاليات تتصل بـ توسّع العجز الطاقي، واستمرار التفاوت بين الجهات، وضعف مردودية آليات التنمية الجهوية، مؤكدين ضرورة القيام بمراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة.

وأشار عدد من النواب إلى غياب التناغم بين مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 ومشروع مخطط التنمية 2026-2030، معتبرين أنّه من الضروري أن تُعرض المخططات التنموية للمصادقة قبل مناقشة الميزانية حتى تكون الخيارات المالية والاقتصادية متناسقة ومبنية على رؤية تنموية واضحة المدى والأهداف. كما لفتوا النظر إلى أنّ الأرقام والمؤشرات المقدمة في العرض لا تجد ترجمة فعلية على أرض الواقع، رغم تحقيق نتائج إيجابية ظرفية في بعض القطاعات الفلاحية على غرار صابة الزيتون والتمور والحبوب، معتبرين أنّ هذه المؤشرات تبقى محدودة الأثر على حياة المواطن اليومية ما لم تُترجم إلى تحسن ملموس في المقدرة الشرائية، وخلق مواطن شغل، وتحسين جودة الخدمات العمومية والبنية التحتية.

وفي سياق متصل، تساءل النواب عن مدى انعكاس نسبة النمو المحققة خلال السنة الحالية على الاقتصاد الحقيقي، وعن قدرتها على دفع النشاط الاقتصادي وخلق مواطن الشغل، خاصة في ظل تراجع

نسق الاستثمار الخاص وصعوبات النفاذ إلى التمويل. كما طرحوا تساؤلات حول غياب خارطة طريق واضحة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتفعيل المشاريع الاستثمارية الكبرى، ودعوا إلى إعداد برنامج إصلاحي عاجل لتحفيز الاستثمار الخاص ودفع الصادرات وتنويع الشركاء الاقتصاديين، مع التأكيد على أهمية إرساء مقاربات جديدة قائمة على النجاعة والسرعة في التنفيذ واستلهام التجارب الدولية الناجحة في مجالات تمويل المشاريع وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

كما عبّر عدد من النواب عن استيائهم من بطء الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال، ملاحظين أنّ العراقيل الإدارية والبيروقراطية ما زالت تمثل حاجزًا رئيسيًا أمام الاستثمار، إلى جانب تعقيد الإجراءات المنظمة للصفقات العمومية وصعوبات التمويل البنكي التي تضعف قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على التوسع والمنافسة. ودعوا في هذا الإطار إلى مراجعة المنظومة القانونية والترتيبية المنظمة للاستثمار، وتفعيل مبدأ حرية المبادرة الاقتصادية بما يضمن بيئة أعمال أكثر جاذبية وشفافية، إلى جانب ابتكار آليات جديدة لدعم المؤسسات الوطنية وإنعاش الاقتصاد الحقيقي.

وبين النواب أنّ استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني تتطلب معالجة هيكلية للقطاعات المنتجة، وخاصة تلك المرتبطة بالثروات الطبيعية مثل الفسفاط والجبس والطاقات المتجددة، عبر وضع برامج واضحة لتثمين هذه الموارد وتحويلها إلى مشاريع استثمارية تخلق الثروة وتدفع التشغيل والتنمية الجهوية. كما أكدوا أنّ التنمية لن تتحقق دون إصلاح جذري في الحوكمة العامة وتبسيط المسالك الإدارية ومحاربة الفساد، داعين إلى أن تكون المرحلة القادمة مرحلة تنفيذ فعلي للمشاريع لا مجرد إعلان عن النوايا والخطط، وذلك في إطار تعاون فعّال بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لتجاوز الصعوبات وتحقيق النمو المنشود.

من جهة أخرى، أثار النواب مسألة غياب إجراءات واضحة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، معتبرين أنّ هذه المسألة تمثل أحد أبرز محاور الإصلاح الاقتصادي الضرورية لضمان استدامة المالية العمومية وتحسين كفاءة المرفق العام. ودعوا في هذا الإطار إلى مراجعة السياسات الحالية في تسيير المؤسسات العمومية، وخاصة تلك التي تنشط في أسواق تنافسية داخلية أو خارجية، مؤكدين على ضرورة التفرقة بين المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي وتلك ذات الطابع الاقتصادي، بما يسمح بوضع تصورات مختلفة لإصلاحها بحسب طبيعة نشاطها وأهدافها. كما تساءلوا عن مدى مساهمة مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وتطوير أدائها، وعن السياسات الموجهة نحو تحسين مردوديتها وقدرتها على التصدير والانفتاح على الأسواق العالمية.

وفي السياق ذاته، استفسر النواب عن وضعية الشركات الأهلية التي تم إحداثها في إطار مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعن النتائج الفعلية التي تحققت منذ بعثها بالنظر إلى حجم الامتيازات

المالية والجبائية التي خُصصت لها بموجب قوانين المالية السابقة. وأكدوا على ضرورة تقييم تجربتها بشكل موضوعي لمعرفة مدى إسهامها في خلق مواطن الشغل وتحسين ظروف العيش في المناطق الداخلية، ومدى قابليتها للاستدامة في ظل التحديات التمويلية والتنظيمية القائمة.

أما بخصوص العجز الطاقي، فقد شدّد النواب على وجوب العمل الجاد على تجسيم الانتقال الطاقي وتفعيل مشاريع الطاقات المتجددة في مختلف الجهات، مشيرين إلى أنّ التوجه نحو استعمال الطاقات البديلة بات خيارًا استراتيجيًا لا رجعة فيه .واقترح عدد منهم أن يكون الانطلاق في هذا المسار من الإدارات والمؤسسات العمومية نفسها، عبر اعتماد وسائل نقل جماعية تعمل بالطاقة النظيفة، وترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، وتعميم التجارب النموذجية في مجال الطاقة الشمسية والرياح على جميع مناطق الجمهورية، بما يسهم في تقليص العجز الطاقي وتخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة.

كما تناول النواب في مداخلاتهم دور المصالح الجهوية لوزارة الاقتصاد والتخطيط في إعداد وتنفيذ المخططات التنموية الجهوية، مؤكدين على ضرورة أن يكون لهذه المصالح دور فعّال وميداني في تحديد أولويات التنمية في الجهات، وضمان جدّية المشاريع المقترحة ومدى استجابتها للمتطلبات الإجرائية والقانونية وقابليتها للتحقق وفقا للموارد المتاحة موضحين أن غياب التسقيف والتأطير والمرافقة في اقتراح المشاريع التنموية بالجهات أفرغ مفهوم البناء القاعدي من محتواه. وشددوا في هذا الإطار على أهمية تبنّي مقاربة تشاركية في إعداد المشاريع على المستوى المحلي تقوم على تشخيص دقيق لنقاط القوة والضعف في كل معتمدية، تجسيماً لمبدأ البناء القاعدي الذي يُعتبر ركيزة أساسية في مسار التنمية المتوازنة والمستدامة.

وأشار النواب إلى أنّ تحسن التصنيف السيادي لتونس يمكّنها من العودة إلى الأسواق المالية العالمية لكنه يتعارض نسبيا مع سياسة التعويل على الذات التي تنتهجها الدولة في المرحلة الراهنة. واعتبروا أنّ تحقيق الاستقلالية المالية الفعلية يقتضي الموازنة بين الحفاظ على السيادة الاقتصادية وتقليص التداين الخارجي من جهة، وتحسين صورة الاقتصاد الوطني وثقة الممولين الدوليين من جهة أخرى، بما يضمن تمويل التنمية دون التفريط في الخيارات الوطنية أو الارتهان للإملاءات الخارجية.

وفي ردوده، بيّن السيد الوزير أنّه تمّ تكريس المبدأ التصاعدي في اختيار المشاريع التنموية، وذلك من خلال اعتماد منهجية البناء القاعدي بالتنسيق مع المجالس الإقليمية والمحلية قصد تحديد المشاريع ذات الأولوية، مع مراعاة المشاريع المتواصلة وتلك الجاهزة للتنفيذ. وأكّد أنّ دور الوزارة اقتصر على المرافقة التقنية دون ممارسة أي وصاية على المجالس المحلية، مبيّنًا أنّه تمّ تنظيم دورات تكوينية لفائدة المجالس المنتخبة في هذا الإطار. كما تمّ تجميع المقترحات المحلية التي لم تقتصر على المشاريع فحسب، بل شملت أيضًا برامج وسياسات قطاعية وأفقية تهدف إلى تحقيق تنمية أكثر توازناً وشمولاً.

وفيما يتعلّق بالنمو الاقتصادي، أشار السيد الوزير إلى أنّ النمو لا يُقاس بالأرقام فقط، بل ينبغي أن ينعكس أثره مباشرة على الحياة اليومية للمواطن .فارتفاع نسبة النمو لا يعني بالضرورة تحسّن الأوضاع المعيشية، إذ تسجّل بعض الدول نسب نمو مرتفعة رغم استمرار التفاوت الاجتماعي .كما أوضح أنّ التحكم في التضخم لا يعني انخفاض الأسعار، بل يعني أساسًا الحدّ من نسق ارتفاعها وضمان استقرارها النسبي.

وبيّن الوزير أنّ تحسّن الترقيم السيادي لتونس يُعدّ مؤشرًا إيجابيًا يعكس ثقة المؤسسات المالية والمستثمرين في الاقتصاد الوطني، رغم أنه ما يزال دون المأمول. واعتبر أنّ هذا التحسّن يعود إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية والالتزام بتسديد الديون والاستقرار السياسي والاجتماعي، وهي عوامل مكّنت من تعزيز هذا الترقيم، بما يُتيح الحصول على تمويلات بشروط مالية أفضل، سواء من حيث نسب الفائدة أو فترات الإمهال، مع الإبقاء على حرية القرار الوطني بخصوص الخروج إلى السوق المالية العالمية.

وفي معرض حديثه عن مسألة التعويل على الذات والتمويل الخارجي، أكّد الوزير أنّ الخيارين لا يتعارضان، مبرزًا أنّ الدولة تعمل على التحكم في العجز المالي عبر تعبئة مواردها الذاتية أولاً، مع اللجوء إلى التمويل الخارجي أو الداخلي عند الضرورة، على غرار ما هو معمول به في سائر الدول. كما شدّد على أنّ الحاجة إلى التمويل تخضع دائمًا إلى دراسة دقيقة تُحدّد إيجابيات كل خيار وسلبياته، مع الالتزام بخلاص الديون في آجالها.

أمّا فيما يتصل بمسألة تحسين مناخ الاستثمار، فقد شدّد الوزير على أنّ الأمر يمثّل مسارًا متواصلاً ومعقّدًا نظراً لكثرة المتدخلين الذين يتجاوز عددهم خمسين جهة. وأوضح أنّ إلغاء التراخيص قد يخلق فراغًا قانونيًا، وأنّ تعويضها بـ كراسات شروط يتطلب دراسة متأنّية ودقّة في الصياغة والتنفيذ. كما أشار إلى أنّ الإصلاح الإداري الجاري يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتعزيز التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة لتحسين نجاعة الأداء العمومي.

وأكّد الوزير أنّ كل مقوّمات التنمية متوفّرة، وأنّ تحقيق النهوض الاقتصادي ممكن متى تمّ الحفاظ على الاستقرار ومواصلة الإصلاحات الجوهرية .كما أفاد بأنّ الوضع الاقتصادي يشهد بوادر انتعاش واضحة، تجلّت في تحسّن نسق الاستهلاك الخاص وعودة الاستثمار الخاص إلى منحى تصاعدي، فضلاً عن ارتفاع ملحوظ في التصاريح بنوايا الاستثمار، بما يعكس تجدّد الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين ويُعدّ مؤشّرًا مشجعًا على استعادة الحيوية الاقتصادية.

وفي ختام الجلسة، أكد الوزير على أهمية التعاون والتنسيق بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، والمتمثلة في ضمان نجاعة التخطيط الاقتصادي وتفعيل المقاربة التشاركية في إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية، حتى تتحوّل المؤشرات الإيجابية إلى واقع ملموس ينعكس إيجابًا على الحياة اليومية للمواطن.

رئيس لجنة المالية والميزانية
بمجلس نواب الشعب
عبد الجليل البناني

رئيس لجنة المالية والميزانية
بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
سليم سالم

مقرر لجنة المالية والميزانية
بمجلس نواب الشعب
محمد بن حسين

مقرر لجنة المالية والميزانية
بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
نورس الهلشري